الفصل الثاني

غرباتشوف وإستراتيجية الإصلاح

حسب المعلومات الرسمية، فإن غرباتشوف من مواليد 2 آذار عام 1931 في قرية بريفولنويه التي يبلغ عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة والتي تبعد عن مدينة ستافروبول حوالي 15 كم. والواقعة في شمال القوقاز والمشهورة بتطورها الزراعي الكبير، من أهم المنتجات الزراعية لتلك المنطقة: القمح، عباد الشمس تشتهر أيضاً بينابيع المياه المعدنية والمنتجات الصحية.

أن قصة حياة أسرة غرباتشوف تفيد أن جده في أعوام الثلاثينيات شارك بفاعلية في إنشاء وتأسيس الحركة التعاونية الزراعية في منطقة ستافروبول أثناء الحرب العالمية الثانية وعندما وقعت هذه المقاطعة تحت الاحتلال الألماني، استمرت أسرته في العيش في القرية تحت الاحتلال النازي.

فقدت أسرة غرباتشوف سبعة من أفرادها في تلك الحرب. في عام 1949 وبسبب نشاطه المتميز في الأعمال الزراعية تم منحه وسام الراية الحمراء للعمل. على الأغلب وبسبب ذلك أرسل في منحه دراسية عام 1950 للدراسة في كلية الحقوق جامعة لومونوسف في موسكو، والتي يعد الانتساب إليها حلم كل طالب في البلاد. هنا من المفارقة القول أن غرباتشوف هو أول أمين عام للحزب يحصل على تعليم عال بعد لينين. أثناء فترة دراسته في جامعة موسكو أتيح له التعرف على نمط التفكير والعادات الغربية وكذلك اكتسب فن إلقاء الخطب أمام الجموع.

في عام 1952 تخطى غرباتشوف مرحلة مرشح لعضوية الحزب إلى العضوية الكاملة به. بعد فترة من الزمن تعرف على الطالبة في كلية الفلسفة رئيسه تيترنكو ثم تزوج بها. في الكتاب الصادر عام 1994 في نيويورك بعنوان «غرباتشوف وقصة تدمير الحزب الشيوعي السوفيتي» وحسب قول المؤلفات يغفيني نوفيكوف وباتريك باسيكو «كان غرباتشوف يقدس لينين».

بعد انتهائه من الدراسة الجامعية عاد غرباتشوف إلى مدينة ستافربول، ليمضي 23 عاماً من حياته بشكل متواصل هناك لم يمارس العمل الحقوقي بل

تفرغ للعمل السياسي والحزبي - في البداية عمل في اتحاد الشبيبة (الكموسمول)، ثم عمل فيما بعد في اللجنة المنطقية ثم في لجنة المحافظة للحزب الشيوعي مع مرور الزمن اشتهر غرباتشوف أنه إنسان قادر على العمل دون استراحة لفترة طويلة وذا طاقة لا تنضب، تابع غرباتشوف دراسته بالمراسلة في كلية الزراعة. بعد فترة من الزمن يتحدث أحد خريجي جامعة موسكو وزميل غرباتشوف في الدراسة التشيكي زوتيل ملينارج والذي كان على معرفة وثيقة بغرباتشوف وأحد مؤيدي انتفاضة «ربيع براغ» في مذكراته: أن سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي القادم كان ينظر بتفهم واحترام إلى قائد الإصلاحات في تشيكوسلفاكيا في عام 1968 الكساندر دوبتشيك.

إن تلك الحقيقة في تاريخ حياته ظلت طي الكتمان، وربما أن مسيرته الحزبية مرت دون عوائق وهزات حتى شهر آب عام 1968. تم تعينه عام 1970 الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في محافة ستافرابول. لقد تمتع غرباتشوف بسلطة لا حدود لها على مساحة أرض تعادل مساحة بلجيكا وسويسرا واللكسمبرغ مجتمعه، أن منصب أمين عام اللجنة المركزية للمحافظة فتح له الطريق لتولي مناصب حساسة في العاصمة موسكو نفسها. قد تكون على مستوى المكتب السياسي. أن ذلك المنصب يمنحه إمكانية انتخابه بشكل أوتوماتيكي إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، وبالتالي عضواً في مجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية والاتحاد السوفيتي.

لقد أضحت إمكانية تحرك غرباتشوف لتولي مناصب عليا لا عواقب أمامها، وخصوصاً أنه كان يعتبر داخل صفوف الحزب بأنه «شخصية مشهورة بتخصصها» في المجال الاقتصادي الزراعي. لقد أكد فيودر كولاكوف الذي انتخب عام 1970 سكرتيراً للجنة المركزية للشؤون الزراعية - ثم عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي أن اندربوف هو وراء ترقي غرباتشوف في مسيرته الحزبية الذي كان هو أيضاً نتاج محافظة ستافرابول.

بعد وفاة كولاكوف المفاجئ والذي كان من أصغر أعضاء المكتب السياسي سناً والذي توفي في صيف عام 1978. بسبب ذلك أضحى غرباتشوف هو

المسؤول الأول عن الأمور الزراعية في عموم البلاد.

أثناء فترة تولي غرباتشوف الأمور الزراعية في البلاد لم يحقق أي نجاحات تذكر. بعد وفاة سوسلوف وبرجنيف عام 1982 تم وضعه في مرتبة المنظرين الإيديولوجيين - أنها أحد المستويات الهامة والحساسة في قيادة النظام السوفيتي. في شهر حزيران عام 1984 أصبح رئيس لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي. وكأن قوة خفية لا حدود لها دفعت غرباتشوف إلى الأعلى.

ربما أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو صغر سنه. أن انتخاب غرباتشوف بعمر 49 سنة لعضوية المكتب السياسي «كانت أشبه بالمعجزة»، أن ذلك الشاب النشيط ذي المقدرة العالية على العمل أصبح في عداد النخبة الحاكمة ورجال السلطة على مستوى الحزب والبلاد. لقد كان غرباتشوف في تلك الفترة أصغر أعضاء المكتب السياسي سناً بينما البقية كانوا من العجائز الذين يرافقهم المرض دائماً، وكانوا من الناحية الصحية والجسمية يعجزون عن القيام بواجبات مناصبهم. إضافة إلى ذلك لقد تفوق غرباتشوف على بقية رجال السلطة بناحية إيجابية هامة وهو امتلاكه على شهادتين جامعتين في الدراسات العليا. وكذلك اشتهر بمهارته في التعامل مع الناس، وقدرته الكبيرة في إقناع محدثة بصوابية رأيه وحجته المقنعة. إضافة لكل ذلك تميزت تصرفات غرباتشوف بحضور زوجته الدائم إلى جانبه أثناء نشاطه الاجتماعي وهذه ميزة انفرد بها غرباتشوف عن بقية أعضاء النخبة الحاكمة. إن زوجة غرباتشوف رئيسه لم تكتف بالوقوف إلى جانب زوجها بل كان لها حضورها ومشاركتها له في أعماله وإبداء الرأي في مختلف المشاكل وكانت تجيب على الأسئلة... الخ. أن ظهور المرأة إلى جانب زوجها له تقييم إيجابي في الغرب.

أيضاً يجب الأخذ في الاعتبار أنه في فترة حكم اندربوف، تمكن غرباتشوف من خلق انطباع حول نفسه على أنه من أنصار أحداث تغيرات جذرية على المستوى الحزبي وفي البلاد عموماً. في اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في شهر كانون أول عام 1984 حول المسائل الإيديولوجية، اتخذ غرباتشوف موقفاً جعله يحظى

بتأييد وشعبية واسعة على المستوى الحزبي وأفراد المجتمع عموماً. أولاً - لقد أيد العلنية الواسعة من قبل وسائل الإعلام الجماعية ثانياً - وقف إلى جانب إعادة تنظيم وترميم الهياكل الاقتصادية.

هذه العملية أطلق عليها كلمة «بيرسترويكا» التي تعني في اللغة الروسية إعادة البناء، وسرعان ما انتشرت هذه العبارة لتعم كافة أرجاء المعمورة.

إنه زمن السير على نهج غرباتشوف، والتي اتصفت حينها «بالجذرية» التي خضعت للدراسة المفصلة من قبل الباحث ت. ع. ريغبي والتي كانت تعني بعنوان «المنظومة السوفيتية المتغيرة: من الاشتراكية ذات النمط الوحيد إلى إعادة البناء الغربتشوفي».

على الدوام استطاع غرباتشوف خلق انطباع، أنه ليس بالإنسان المتهور والذي يقدم على ركوب المخاطر، بل كل همه العمل تحت سقف القيادة الجماعية، خالقاً بذلك هالة حول نفسه بأنه شخصية قيادية لا يشق لها غبار. وهكذا عندما مرض تشرنينكو تم تكليفه بترأس اجتماع المكتب السياسي للحزب. لقد تحدث ريغبي في كتابه حول ذلك أن غرباتشوف متمثلاً بالسياسي المخضرم غروميكو، تمكن من إنجاز هذه المهمة بالشكل «الأمثل».

مع مرور الزمن، ظهرت النواحي الإيجابية الأخرى من شخصية غرباتشوف ومهنيته. أولاً كان على إطلاع واسع «بأسرار وخفايا المجتمع». مع ذلك أن تقدم غرباتشوف في تولي المناصب الرفيعة ما كان ليتم لولا دعم شخصيات ذات نفوذ كبير. بالطبع مهما كانت مهارة غرباتشوف ومهنيته لا يمكنه أن يشز عن القاعدة. بالرغم من كافة ميزات غرباتشوف وتميز شخصيته وتعليمه العالي وخبرته، مع ذلك يمكن التأكيد أن النجاحات التي حققها غرباتشوف، ما كانت لتتحقق ما لم يحظى باهتمام جهات نافذة. على كل حال هذه الأمور لا تتم «وفق أوامر كتابية» بل بسبب رعاية من قبل جهة نافذة. أما في حالة غرباتشوف هنا يمكن ذكر أن من لعب دور الداعم يمكن أن يكون فيودر كولاكوف الذي شغل منصب الأمين العام للحزب في محافظة ستفربول لعدة سنوات في فترة السبعينيات، وكذلك يوري اندروبوف الذي هو نتاج مدينة ستفربول أيضاً.

إضافة إلى ذلك، تمكن غرباتشوف من استغلال الإمكانيات الكبيرة لمحافظة ستفربول التي كانت تعج بالمصحات والمنتجعات العلاجية التي كان يقصدها كبار القادة والمسؤولين في الاتحاد السوفيتي، على أرض محافظة ستفربول كانت تنتشر الينابيع المعدنية المشهورة والمصحات المنتشرة في مدن مثل كيسلافودسك وجيليزنفودسك وغيرها حيث كان يرتاد هذه المصحات للعجلات شخصيات قيادية من موسكو وغيرها من مدن وجمهوريات الاتحاد السوفيتي، وجميع هؤلاء سوف يستقبلهم الأمين العام للحزب في المحافظة باعتبارهم ضيوف محافظته. بلا شك أن تلك العلاقات التي نشأت لعبت دوراً هاماً في تحليق غرباتشوف في مسيرة حياته السياسية.

على أية حال وبالرغم من جميع علاقاته الواسعة ودراسته العليا وخبرته الكبيرة في العمل الحزبي، فإن غرباتشوف ودون شك كان إطلاعه على بعض نواحي حياة البلاد في الواقع سيئاً. باستثناء ربما الواقع الزراعي للبلاد والمشاكل الداخلية للحزب. قبل تعينه أميناً عاماً للحزب، كانت زيارات غرباتشوف إلى خارج البلاد وخصوصاً إلى أوروبا الغربية وكندا أكثر منها إلى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاتحادية. إضافة إلى ذلك، لم يكن لدى غرباتشوف أي تجربة مهنية أو خبرة بنمط حياة الشعوب غير الروسية الموجودة على أراضي الاتحاد السوفيتي كبقية أترابه من القادة السوفييت (لمزيد من التفاصيل الدقيقة تجدونها في كتاب «نهاية الإمبراطورية السوفيتية» لهيلين كارير دي انوكس المنشور عام 1994 في نيويورك.

حسب رأي المؤرخ انطونيو دي اغوستينو، أن غرباتشوف الذي انتخب عام 1985 أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفيتي لم يكن لديه معرفة أو خبرة في مجال الأمور العسكرية والدفاع ولا حتى في السياسة الخارجية أو الصناعة أو المجال العلمي أو التقني أو في مجال العلاقات مع العمال أو النقابات العمالية.

إضافة إلى خبرة ضعيفة في تاريخ نشوء وتطور الاتحاد السوفيتي - وما رافق ذلك من مشاكل ومفضلات وتوترات داخلية وخارجية، والضغوط التي مورست على السلطات من كافة القوى المختلفة، والنضال المستمر وما رافقه من انتصارات

وإخفاقات. على أغلب الأحوال وفي غياب المعلومات الواقعية في هذه المجالات مما جعل البعض يستشهدون بالنظريات الماركسية اللينينة كل بما يتوافق مع مصالحه وأهدافه الراهنة.

في الدراسة التي قدمها دي اغستينو يذهب إلى مدى أبعد في هذا الاتجاه، في خلاصة بحثه، يعتبر أن غرباتشوف في واقع الأمر «ليس إلا محام لم يمارس في حياته مهنة المحاماة والقانون»، بينما كان يمارس مسؤولية قيادة العمل الزراعي والاقتصادي حيث يمكن من إيهام الناس بنجاحه في عمله. الأمر الوحيد الذي قدم له خدمة كبرى، كونه السكرتير الأول للحزب في المقاطعة المشهورة بمنتجعاتها الصحية مما أتاح له فرصة التعرف والتقرب من كبار مسؤولي الحزب والدولة، حيث كان محط اهتمامهم حتى أنه لم يكن على الإطلاق مميزاً في مهام عمله ومسؤوليته الرئيسية. وكفأته لم تكن بالحد المطلوب. لم تكن كفاءته تتعدى أو تتميز عن حال أمير موناكو ولا حتى عن صلاحية محافظ لاس فيغاس في أمريكا.

لقد كان غرباتشوف يتميز أنه الريفي المثقف والمتعلم. أغلب فترة حياته كانت وراء كراسي المسؤولية لقد كان على الدوام «سمكة كبيرة»، أن بعده عن المركز جعله بعيداً عن الأنظار. وهذا يفسر جلفه، وأحياناً يكون متساهلاً متسامحاً، وفي مواقف تجده عديمة الرحمة مع مرؤوسيه في العمل. وأحياناً أخرى تجده مداهناً.

في الكتاب الذي ألفه فلاديمير يفورف «ملاحظات حول إصلاحات غرباتشوف - طريق النهاية المميتة والرحلة إلى المجهول» الصادر عام 1993 في موسكو، لندن، طوكيو، برلين وشيكاغو في نفس الوقت ذكر المؤلف في كتابه مواقف وقحة لا تعكس سلوكاً جيداً وانعدام في الخجل. منها على سبيل المثال أن غرباتشوف لم يحضر جنازة ودفن اندري غلافيكو عام 1989 مع العلم أنه هو من رشح غرباتشوف إلى منصب الأمين العام للحزب بعد وفاة تشرتنكو.

عندما تولى غرباتشوف منصبه الرفيع، أخذ يتعامل بتساهل خاص مع بقية أعضاء المكتب السياسي، مع العلم أنهم جميعاً أكثر خبرة وأقدم منه في مضمار العمل الحكومي والحزبي، بل وأكبر منه سناً أيضاً. ما يلفت النظر علاقة

غرباتشوف المتينة مع باريس يلتسن وتعاونه معه. أنهما ببساطة «يلعبان نفس اللعبة» ويمثلان نفس الدور كل بطريقته، ذلك لم يمنعهما من تبادل المنافع بشكل مكشوف وأحياناً أخرى للكمات.

وفق هذا السياق ذكر جون دينلوب في مؤلفه «نهاية الإمبراطورية السوفيتية ونشوء روسيا» الصادر عام 1993 بعض المواقف عندما تم إعفاء يلتسن من منصب السكرتير الأول لحزب عن محافظة موسكو في عام 1987. حينها نشأ سوء تفاهم بين «زعيمي البروسترويكا» خصوصاً في مسألة مراقبة آلية عمل «السلطات العليا». حينها أدخل يلتسن إلى المشفى بسبب مرض قلبي ألم به. وقتها أمره غرباتشوف بحضور مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي. حيث انتظر يلتسن لعدة ساعات حتى أني دوره للرد على أسئلة الحضور بخصوص نشاطه. لقد تم توجيه انتقادات جارحة لنشاط وعمل باريس يلتسن، بعد ذلك تم إعفاؤه من منصبه.

لقد كان دخول يلتسن إلى المشفى عبارة عن مناورة كان الغرض منها تفادي الضربة الموجعة التي تعرض لها. أن المعلومات التي انتشرت وسط المجتمع بشأن إعفائه من منصبه، جعلت الرأي العام يقوم بردة فعل عكسية داعمة له.

❖❖❖

عندما بدأ غرباتشوف بإصلاحاته، أعلن مراراً وتكراراً تمسكه بالنهج الاشتراكي لتنمية تطوير البلاد. في الفترة الأولى لتولي غرباتشوف منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، أكد في كافة خطاباته العلنية والعامة أنه لن يقدم على تبني آليات اقتصاد الحرة في أي حال من الأحوال على المشاكل الاقتصادية للاتحاد السوفيتي. على سبيل المثال أعلن غرباتشوف وبكل وضوح في شهر أيار عام 1985.

«إن الكثيرين منكم يميلون إلى اللجوء لنظام اقتصاد السوق، بدلاً عن نظام الاقتصاد الاشتراكي المخطط المطبقة حالياً باعتباره «قارب النجاة الوحيد» الذي يمكنه إنقاذ اقتصادنا. لكني أؤكد لكم أن لا منقذ لاقتصاد بلادنا إلا التمسك أكثر بنفس السفينة وهي سفينة الاشتراكية.

أثناء الفترة الأولى من عهد قيادة غرباتشوف، ثم تبني طريقتين من الإجراءات

الاقتصادية الأولى تم استخدام نظام تجريبي لاختبار جودة السلع في تسعة عشرة منشأة صناعية وفق نفس الأسلوب المستخدم في الصناعات الدفاعية والذي أثبت نجاحه وفعاليته لسنوات عديدة.

أما الطريقة الثانية تم اعتماد مؤسسة خاصة لهذا الغرض تسمى «لجنة الجودة والقبول الحكومية» وهي تقوم بمهام مراقبة جودة السلع والمنتجات وتتبع إلى رئاسة مجلس الوزراء في الاتحاد السوفيتي. لقد تم منح صلاحيات واسعة لمراقبة جودة السلع وحل المشاكل المتعلقة بذلك في مختلف القطاعات الصناعية في البلاد من ضمنها القطاعات المسؤولة عن إنتاج السلع ذات الطلب الواسع.

في نفس الوقت تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة لتصحيح فعالية عمل المؤسسات الفاشلة ورفع سويتها إلى الحد المقبول. حسب معطيات اسلوندا، فإن الفرق في دخل المختص المؤهل في مجال الإنتاج الصناعي مقارنة مع العامل العادي قد انخفض من 146٪ عام 1965 ليصبح 110٪ عام 1986. أن التغيير الحاصل وفق هذه المنظومة خلال هذا العام منح الاختصاصيين من ذوي التأهيل العالي والعاملين في مجال الأبحاث والأطباء علاوات إضافية على رواتبهم والأعمال التي يقومون بها مقارنة مع فئات العمال العاديين.

بعد انتخاب غرباتشوف لمنصب الأمين العام للحزب مباشرة سعى إلى تحسين العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية. والتي كانت متدهورة منذ عام 1979. من المعلوم أنه في ذلك العام واستجابة لطلب المساعدة المقدم من الحكومة الثورية في أفغانستان فلقد وافق الاتحاد السوفيتي بإرسال وحدات قتالية من الجيش السوفيتي لدعم الحكومة الأفغانية ضد الجماعات المعارضة للثورة والمدعومة من قبل أمريكا. في ذلك الوقت قطعت إدارة كارتر المباحثات مع الاتحاد السوفيتي التي كانت تجري لوقف سباق التسليح، كذلك أعلنت حظر تصدير السلع الزراعية إلى الاتحاد السوفيتي. لمدة ستة سنوات لم يتم أي لقاء قمة بين قادة الدولتين العظمتين.

إن سياسة غرباتشوف على صعيد السياسة الخارجية تميزت الأمور التالية: من جهة أخرى، أكد غرباتشوف على التزام الاتحاد السوفيتي بمسيرة دعم السلم

العالمي والتعايش السلمي مع الغرب على أساس التوازن الاستراتيجي مع الغرب. وكذلك تم الإعلان أن الاتحاد السوفيتي سوف يستمر على علاقة وطيدة مع باقي دول وشعوب المعسكر الاشتراكي، وسوف يستمر في دعم الشعوب التي تناضل من أجل حريتها واستقلالها، إضافة إلى ذلك أعلن غرباتشوف في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي عن دعمه للحكومة الثورية في نيكاراغوا.

في الكتاب الصادر عام 1997 للمؤلف جيري هيو بعنوان «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي»، يفرد هيو في كتابه كلمة لفلاديمير كروتشكوف وهو آخر رئيس للمخابرات السوفيتية ك. ج. ب مستقاة من مذكراته يقول فيها تم اتخاذ قرار حول زيادة المساعدات العسكرية إلى أفغانستان ودعم القوات السوفيتية المتواجدة هناك. كذلك تم زيادة الدعم المقدم إلى المؤتمر الوطني الإفريقي الذي يقود نضال السود في جنوب أفريقيا ضد النظام العنصري الذي كان يحكم ذلك البلد، حتى أنه تم عقد دورات عسكرية لمقاتلي ذلك الحزب في الاتحاد السوفيتي.

من جهة ثانية، قام غرباتشوف باتخاذ مجموعة من الخطوات والأفعال بمبادرة شخصية منه ابتداء منذ عام 1985 تهدف إلى خفض مستوى التوتر بين الاتحاد السوفيتي من جهة أولى وبين أمريكا وباقي الدول الغربية من جهة ثانية وذلك اعتماداً على تنازل منفرد من قبل الاتحاد السوفيتي. في شهر أيار عام 1985 قبل غرباتشوف دعوة الرئيس الأمريكي ريغان لعقد قمة مشتركة، وفي شهر تموز أعلن غرباتشوف عن قيام الاتحاد السوفيتي يوقف التجارب الذرية من جانب واحد. بعد ذلك وفي شهر أيلول أعلن غرباتشوف مبادرة لتقليص عدد الرؤوس النووية الإستراتيجية بمقدار 50٪.

بعد ذلك وفي شهر تشرين أول عام 1985 وأثناء زيارته إلى فرنسا أعلن غرباتشوف من جديد عم مبادرة أخرى، ومن طرف واحد تقضي بتقليص عدد الصواريخ النووية متوسطة المدى والموجهة إلى أهداف في أوروبا الغربية.

في شهر تشرين الثاني من عام 1985 تم عقد لقاء في مدينة جنيف بين رئيسي العملاقين الاتحاد السوفيتي وأمريكا. أن تلك المحادثات التي طال انتظارها لم تسفر عن أي نتائج إيجابية تذكر. لكن لقاء القمة بحد ذاته كان مناسبة جيدة

لتبادل وجهات النظر بجو من الصراحة والصداقة.

يعتقد أنه في ذلك الوقت تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتراجع الاتحاد السوفيتي من أفغانستان دون مقابل.

إن مبادرات غرباتشوف السابقة الذكر قوبلت بالموافقة والترحيب ومزيد من التصفيق لا أكثر من قبل الغرب.

لا شك أن شعبية غرباتشوف وشهرته في الغرب والعالم حينها ولاحقاً لم تأت من فراغ، لقد دفع ثمنها تنازلات مجانية أتت لصالح الغرب وكانت بالكامل خسارة إستراتيجية وسياسية وعسكرية لبلده الاتحاد السوفيتي، كل ذلك كانت تنازلات من جانب واحد ودون قيد أو شرط ومجانية.

إضافة إلى ذلك في بداية قيادة غرباتشوف للدولة استمرت الأزمات الداخلية تعصف بالبلاد، أن سياسته الداخلية سوف تكون موجهة لخدمة توجهاته الحقيقية إضافة إلى خدمة المجموعات الدائرة في فلكه. أدى غرباتشوف أن من أولوياته الملحة والخطوات الواجب إنجازها هي مكافحة الجمود الحاصل داخل الحزب وأجهزة الدولة وكذلك وضع حد للفساد، وتعميق المبادئ والقيم، وزيادة فاعلية دور الحزب في المجتمع.

على صعيد الواقع الفعلي قام غرباتشوف بجلب طاقمه الخاص لحجة تحقيق الشعارات التي رفعها لتحديث البلاد، فجلب أشخاص عديمي الخبرة والتجربة والذين لم ينالوا سوى دعمه وموافقته هو وحده.

على سبيل المثال، احتل ادوارد شفردنادزه مكان اندري غروميكو في منصب وزير الخارجية. وبدلاً من ن. تيخانوف حل في رئاسة مجلس الوزراء ن. ريجكوف. وحل في منصب السكرتير الأول للحزب في موسكو باريس يلتسن.

بعد توجيه الاتهامات المنهجة إلى بعض كبار المسؤولين في الجمهوريات مثل التسبب والإهمال ودعم مسؤولين فاشلين وحمايتهم تم تنحية عدد من المسؤولين الحزبيين والحكوميين في جمهوريات مثل لاتفيا، لاتوانيا وبلاروسيا إضافة إلى ذلك تم اتخاذ إجراءات ضد القادة المحليين الذين توجد شكوك بميلهم لحماية الفساد وشمل هذا الإجراء قيادات عليا في أوزبكستانن ازربيجان وقرقيزيا.

مع مرور الزمن أضحت سياسة غرباتشوف المخططة مسبقاً لتبديل القيادات العليا تتسارع وتتوسع، أنه أشبه «بالزلزال» خلال سنة واحدة فقط، قام غرباتشوف بتغيير نصف الأعداد المرشحين لعضوية المكتسب السياسي. كذلك تم تبديل 14 من أصل 23 من كبار قادة أفرع الحزب في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وكذلك تم تنحية قيادات خمس جمهوريات من أصل أربعة عشر وخمسين من أصل سبع وخمسون شخصية حزبية كانت تشغل منصب السكرتير الأول للحزب في المناطق والمحافظات. إضافة لذلك تم استبدال 40٪ من سفراء الاتحاد السوفيتي في الخارج. طالت التغيرات أيضاً العديد من الوزارات تم استبدال خمسين ألف مدير من مختلف المستويات من مناصبهم (على سبيل المثال، في وزارة التقانة الالكترونية والحاسبات المشكلة حديثاً تم إعفاء أكثر من 1000 موظف، أشرف غرباتشوف بنفسه على استبدالهم).

حسب أحاديث غرباتشوف وتصريحاته وخطبه، أكد أنه يقوم بتنفيذ خطة مدروسة للتغلب على المشاكل الأساسية التي تعيق نمو وتطور المجتمع، وتعيق الاقتصاد والنظام الاشتراكي عموماً. ظن الشعب الروسي أن هذه الإجراءات سوف تكون إيجابية وافق عليها كافة العلماء والاختصاصيين وأعضاء الحزب الشيوعي وملايين من أفراد الشعب السوفيتي. لقد تقبل أفراد الشعب خطوة غرباتشوف الرامية إلى خفض مستوى التوتر مع الغرب على أنه إجراء لا بد منه لتحويل المبالغ المالية الهائلة المخصصة للدفاع بحيث يتم الاستفادة منها في مجال التنمية ورفاه الشعب. (فيما بعد تبين ومن خلال سير الأحداث، أن تلك النتبوءات المتفائلة لم تكن في محلها وكانت عبارة عن قصر نظر).

لقد تبين أن إجراءات غرباتشوف الرامية إلى الاستبدال الواسع للكوادر القيادية أعطت نتائج كارثية. في البداية، أيد المجتمع خطوات غرباتشوف وخصوصاً أنه رفع شعار مكافحة الفساد والدعوة إلى الانفتاح والعلنية. أن الناس في ذلك الوقت لم يشأوا أن يفكروا أن تلك السياسة الجديدة عبارة عن أسلوب لتحضير «مسرح العمليات السياسة». الجميع آمنوا أنه أتت نهاية مرحلة الجمود الطويل في الاقتصاد والحياة الاجتماعية والروح المعنوية... الخ، وأنه أتت مرحلة

جديدة تعكس أمل الناس في التغير إلى الأفضل.

لكن الطريق التي أنتجها غرباتشوف فيما بعد، كانت بعكس ما أعلن عنه في بداية تسلمه لمقاليد الحكم في البلاد. لقد أحدث انقلاب جذرياً في المنظومة الاقتصادية والزراعية للبلاد، أنه تحول يعاكس مبادئ الاشتراكية باتجاه الملكية الخاصة واتباع آليات السوق الحرة، ليس هذا فحسب، بل وعمل كل ما في وسعه إلى أضعاف الدور القيادي للحزب الشيوعي.

❖❖❖

قبل البدء ببحث المؤشرات الابتدائية الدالة على الانحراف باتجاه الرأسمالية، علينا أن نلفت نظر القراء إلى ثلاث فرضيات قد تعطي توضيح لأسباب تطور الأحداث بالشكل التي آلت إليه.

الفرضية الأولى، تشير إلى أن غرباتشوف من حيث المبدأ كان على الدوام من أنصار «الديمقراطيين الاشتراكيين»، أي أنه تظاهر بالشيوعية، لكن ميوله العاطفية كانت باتجاه الرأسمالية. أن تبعيته القديمة لاندربوف ونهجه، ما كانت سوى «مناورة» سياسية الغاية منها حماية نفسه من خصومه المحتملين، إلى أن يستحوذ على القوة الكافية التي تمكنه من إظهار نواياه السياسية الحقيقية دون خوف.

الفرضية الثانية، تعتبر أن غرباتشوف سار على طريق اقتصاد السوق بعد قناعته أن الإصلاحات وفق خطة اندربوف لم تفضى إلى أي نتيجة إيجابية، لذلك نراه سار على طريقته المستقلة مع الاعتماد على مساعدة جهة ما، لكنه سار في اتجاه آخر. يمكن الاعتقاد إلى حد ما أن غرباتشوف توصل إلى قناعة تامة أن تطوير اقتصاد بهذه الضخامة كالاقتصاد السوفيتي لا يمكن أن يتم في إطار منظومة الاشتراكية التقليدية. وحتى بأمن لعدم وجود مقاومة داخلية لإصلاحاته المزمع تنفيذها عمد إلى إضعاف الدور القيادي للحزب الشيوعي.

أما الفرضية الثالثة، فإن غرباتشوف ببساطة لم يكن لديه قوة البصيرة على تقدير الوضع داخل البلاد وبالتالي غياب أي إمكانية للتوجه والتفاعل مع الأحداث المتسارعة والتحكم بها، مما أدى إلى انفلات زمام الأمور من يده، فهو لم يقدر

القوة الحقيقية للقوى المعادية للاشتراكية التي استلمت زمام المبادرة في توجيه سير الأحداث بحيث أضحت تشكل تهديداً جدياً على «إصلاحات غرباتشوف». هنا من الحكمة التمعن عميقاً في الفرضية الثالثة.

على كافة الأحوال، مهما تكن نوايا وخطط غرباتشوف الإصلاحية، التي أعلن عن تنفيذها عام 1985، فهي أدت إلى تكاتف جميع القوى المعادية للاشتراكية ومع أنصار الرأسمالية وتنشيط تحركها داخل البلاد.

أن جميع الكثير من خطب غرباتشوف وكلماته الداعية إلى ضرورة السير على طريق الإصلاحات، تم فهمها من قبل القوى المعادية للاشتراكية على أنها إشارة تدعوها لاحتلال موقفاً متقدماً في الحياة السياسية للبلاد. كم هو مستقرب أن يكون مفتاح البدء بتنفيذ تلك الإصلاحات، هو رفع القوى البرجوازية لشعار «دعم الحريات وتنفيذ القانون». في مثل هذه الحالة، أن المقصود هنا بالتأكيد بالدرجة الأولى قوننه النشاطات الاجتماعية والاقتصادية المعادية للاشتراكية.

اعتماداً على ذلك بدأ غرباتشوف بالتراجع عن مواقفه، في النهاية سلم بالكامل وخسر كرامته وعواطفه، حيث تبين أنه لا يمتلك على القوة الكافية ولا الثقة ولا التجربة ولا حتى على أي مستوى من التحضير النظري. في سعيه غير الصحيح لتحقيق نجاح صاعق، وضع نصب عينيه تقوية التحالف الحزبي والحكومي الموالي لاقتصاد السوق والطبقة المثقفة السوفيتية التي تدور في فلكهم وتسليمهم المناصب.

على الأغلب أن غرباتشوف اتبع هذا الأسلوب اعتماداً على منظوره الشخصي وتجربته السياسية، وربما أراد من ذلك تأمين الحماية الشخصية لنفسه. دون شك، أن دوراً محدداً أثر على سلوكه وهو ضعفه وميله إلى التملق والتزلف والخنوع، إضافة إلى الغرور وتعظيم مواهبه التي لا أساس لها.

أن فرضية كون غرباتشوف من مؤيدي الاشتراكية الديمقراطية يؤيدها الكثير من الأشخاص. من بينهم أنصاره الذين أيدوه في تدمير الاشتراكية، وكذلك أعداؤه الذين يمقتونه. لنفس السبب هناك مؤشرات عديدة تدل أنه من أنصار الاشتراكية الديمقراطية ذات النمط الغربي وقبل أن يصبح الأمين العام

للحزب الشيوعي السوفيتي بأمد بعيد. يذكرون أنه وقبل عام 1985 كان غرباتشوف على صلة وثيقة مع رجال أمثال الكساندر يعقوبليف وادوارد شفردنادزه

❖❖❖

وآخرين ممن كانوا يعادون الاشتراكية ويناصرون الرأسمالية الغربية.

توجد شواهد، حتى إلى لحظة استلامه السلطة لم يكن لديه أية أهداف محددة يسعى إلى تحقيقها بشكل رسمي. وحسب أقوال يعقوبليف، على سبيل المثال وفي حديث مع غرباتشوف دار في خريف عام 1985، حيث طرح اقتراح لغرباتشوف، بحل الحزب الشيوعي السوفيتي، ثم تقسيمه إلى حزبين منفصلين، لكن غرباتشوف رد على الفكرة، لم يحن وقت فعل ذلك بعد.

من الصعب على مؤلفي هذا الكتاب التأكد من موقف غرباتشوف وفيما إذا كان يملك ازدواجية في المواقف تجاه الاشتراكية متى حصل ذلك وكيف، وهل كان يتعامل برياء؟ حسب رأينا أن شخصية الرجل وافكاره وتصرفاته وردات فعله كانت من التعقيد بحيث يستحيل بشكل كامل التكهن بذلك. لكنه يوجد الكثير من الناس يرفضون فرضية احتمال وجود شخص من صفوف الحزب الشيوعي، عمل داخله لمدة طويلة، وارتقى سلم المناصب الحزبية القيادية حتى وصل إلى أعلى قمة الهرم، وتمكن من إخفاء شخصيته المعادية للشيوعية بهذه السرية. بالنسبة إلى غرباتشوف فقد امتنع بشكل كامل عن الإدلاء بأي كلمة علنية لا تصريحاً ولا تلميحاً تشير إلى أي خطة في ذهنه بخصوص حل الحزب الشيوعي، وإقامة نظاماً رأسمالياً بدلاً عن الاشتراكية. وحتى ولو كان في ذهن غرباتشوف مثل هذه الخطة فعلياً، فمن المؤكد أنه تمكن من إخفاء ذلك بشكل ناجح، بحيث لم يتمكن من ملاحظة ذلك أو الشك به حتى أكثر السياسيين تجربة وقرباً منه مثل ايفور ليغاتشيف الذي عمل معه لمدة طويلة.

يوجد تكهن واسع لدى الباحثين، بأنه تشكل لدى غرباتشوف تصور دقيق منذ عام 1984 حول اقتصاد السوق وطبيعته ومستقبل الإصلاحات الاقتصادية الذي ينوي القيام بها. مثل هذا الاعتقاد موجود لدى الباحث اندرياس اسلوند الذي نشره في مؤلفه «نضال غرباتشوف لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية»، مع أنه لا يؤكد

على وجود خطة محكمة في رأسه ومحضرة مسبقاً، بل على وجود خليط من الأفكار المتنوعة حول الإصلاحات.

من جهة ثانية، نجد أن غرباتشوف أعلن عن بعض أفكاره عن طبيعة منظومة الإصلاحات وقيمها وطرق حساب الكلفة. وكذلك أكد على وجود «التنافس وطرق زيادته، باعتباره آليات اقتصاد السوق المهمة».

يمكن اعتبار ذلك أحد مؤشرات التي تدل للتحول المستقبلي للعمل وفق آليات اقتصاد السوق. حسب الخطة الرسمية المعلنة، كان غرباتشوف يؤكد أنه يعمل وفق تصورات الزعيم اندربوف واستمراراً لها والهادفة إلى تسريع استخدام أحدث منجزات العلم والتقنية في عملية تطوير اقتصاد البلاد بشكل عملي. كانوا يصرحون أن عهد غرباتشوف يهدف أيضاً إلى زيادة الانضباط في العمل وتنظيم الدخل وفق جهد العمل، كل ذلك يذكر من جديد بخطط اندبوف وتوجهاته وأفكاره التي كان لها شعبية كبيرة بين الناس.

أما الباحث م. ايلمان وف. كانتروفيتش فقد ذهباً بعيداً من خلال كتابهما «تدمير المنظومة الاقتصادية السوفيتية» المنشور عام 1998، حيث أكدا بشكل صريح بوجود خطة معدة مسبقاً من قبل غرباتشوف، لتدمير الاشتراكية، بدأ بتنفيذها حال استلامه مقاليد السلطة في الاتحاد السوفيتي. استناداً على دراسة مسيرة حياته والعمل الاقتصادي الذي مارسه غرباتشوف خلال أعوام 1982-1984 أي قبل انتخابه مباشرة لمنصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي يؤكد المؤلفان بعدم وجود أي تنسيق أو انسجام في عمله ذاك.

كذلك يؤكد الكاتبان على مواقف غرباتشوف المؤيدة «للاقتصاد الثاني (اقتصاد الظل)»، في حين كان يعلن عن عدم رضاه عن «الدخل الغير ناتج عن العمل» وفق النهج الذي سار عليه اندربوف. إضافة لذلك، في تلك الفترة كان يلاحظ ميله الواضح لتقبل الأفكار الرأسمالية، والتي طبقها بكل قوة في المراحل المتأخرة من فترة حكمه.

❖❖❖

إضافة لذلك، وحسب رأي مؤلفي الكتاب المذكور، فإن وجهة نظر

غرباتشوف حول التطور الاقتصادي للبلاد كانت تتميز بالآتي:

أولاً - أن موطن غرباتشوف - هو ستافربول وما يتبع لها من مناطق - تعتبر أحد مراكز الأموال الفائضة بسبب ما تتمتع به من موقع جغرافي هام ومناخ مميز لا مثيل له في عموم الاتحاد السوفيتي الواسع الأرجاء، لذلك يلاحظ هناك وجود نشاط اقتصادي كبير وميل لدى الناس لممارسة الأعمال الحرة وحب الملكية الخاصة. وهذا أدى بدوره إلى ظهور طبقة من البرجوازية الصغيرة هناك وكذلك إلى انتشار نمط التفكير البرجوازي.

ثانياً - وبما أن غرباتشوف قام بجولات إلى الغرب أكثر من باقي المسؤولين السوفييت، جعله يطلع على آليات العمل الاقتصادي الرأسمالي وعلى أفكار «الشيوعية الأوروبية» الإيطالية والتي تتميز بأفكار مختلفة لكونها ترعرعت ضمن الوسط الرأسمالي، في الكتاب المنشور عام 1994 وعنوانه «غرباتشوف وتدمير الحزب الشيوعي السوفيتي» للمؤلفات يغفيني تفيكوف وبتريك باسيكو والذي عرضا به تحليلهما لتأثير تلك الأفكار على موقف غرباتشوف السياسي والذي انعكس من خلال الخطب والكلمات التي ألقاها أو أدلي بها.

يجب أن لا ننسى الأثر الهام على نمط تفكير السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي، الذي مارسه مستشاريه المقربين والذين أتوا معه منذ استلامه مقاليد الأمور والذين يتبنون وجهة نظر الديمقراطيين الاشتراكيين.

من بين أولئك المستشارين المشهورين بميلهم إلى أسلوب الاقتصاد الرأسمالي، تتيانا زاسلوفسكيا وأبيل اغنبكيان. إضافة إلى شخص آخر تفكيره قريب من تفكيرها وهو الفيلسوف المعادي للماركسية الكساندر تسيبكو، والذي انضم في عام 1987 إلى جوقة مستشاري الأمين العام للحزب. لاحقاً وحسب معطيات ايلمان وكانتروفيتش، فإن تسيبكو لم يخف عدائه للاشتراكية وكذلك أشاع ترؤوس غرباتشوف «لجماعة القيم الإنسانية العامة اللاطبقية».

بهذا الشكل وكما يؤكد الكاتب اسلوند، فإن طريق غرباتشوف يذكرنا ما قام به أحد اتباعه المقربين في جورجيا ادوارد شفردنادزه. حيث أضحت هذه الجمهورية السوفيتية «أحد معاقل الاقتصاد الثاني» في عموم الاتحاد السوفيتي،

حيث تم تحويل اقتصاد هذه الجمهورية إلى «الاقتصاد الثاني» أي اقتصاد الظل. وكما أظهر تطور الأحداث، فإن ما حصل في جمهورية جورجيا تم تنفيذه في عموم جمهوريات الاتحاد السوفيتي، من المؤكد أن ما حصل بالتحديد كانت مهمة غرباتشوف...

بما يخص وجود فرضية حول خطة سرية لدى غرباتشوف لضرب الاشتراكية السوفيتية، وتحويل البلاد باتجاه الرأسمالية، لكنه في الواقع لم يتم اكتشاف أي إثبات جدي يؤكدها. لذلك فإن مؤلف الكتاب يميل إلى وجود ظروف وعوامل في قصة حياة غرباتشوف دفعته لتغير مواقفه والتي ظهرت جلياً في الفترة المتأخرة من حكمه.

وهكذا فإن اللحظة المفصلية هذه -حسب وجهة نظرنا - حصلت في الفترة بعد انتهاء المرحلة الأولى من الإصلاحات، والتي تم البدء بتنفيذها بعد انتخابه لمنصب السكرتير العام للحزب في ربيع عام 1985. والتي كان يدعي غرباتشوف حين تنفيذها أنه يسير على خطى اندربوف لأحداث تغيرات إيجابية في المجتمع. لكن الواضح تماماً أن ما حصل من تغييرات كان يصب في صالح القوى المعادية للاشتراكية. هذا أدى إلى حصول تأثير سلبي قوي عليها، وعلى الأغلب أن غرباتشوف لم يستطع الوقوف في وجه تلك القوى. من الواضح أن سبب ذلك يعود إلى محصلة الضعف المميت في شخصيته وطباعه إضافة لضعف في تحضيره النظري وانعدام التجربة السياسية لديه. أيضاً لم يكن لدى غرباتشوف التصور العام حول نمط تطور الإصلاحات المعلنة. بالنتيجة لقد لوحظ ابتعاد غرباتشوف عن خطى اندربوف فيما يخص السياسة الداخلية، أما على صعيد السياسة الخارجية، فلقد سار غرباتشوف في طريق لا نهائي من التنازلات المجانية والوحيدة الجانب والتي صبت في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، على عكس سياسة اندربوف.

على الأغلب أنه في بداية هذه العملية، يمكن فهم أو شرح تصرفه على أنه عمل ذي طابع تكتيكي، لكسب الوقت وتجميع القوى والإمكانيات وجلب المزيد من الأنصار والمؤيدين له. لكنه في النتيجة النهائية نجد أن كل ما فعله غرباتشوف كان عبارة عن انعطاف حاد باتجاه «اليمين» والوقوف إلى جانب القوى المعادية

للاشتراكية ومنظومة الاقتصاد الاجتماعي. أن الدور الحاسم في هذا الاتجاه لعبته طبقة «الرأسماليين الجدد» ذات النفوذ المتزايد والمتحالفة مع التيار الفاسد من الجهاز الحزبي والحكومي.

توجد أيضاً فرضية أخيرة، تفسر الأحداث التي جرت في نهاية أعوام الثمانينات، في أن الاشتراكية بالذات هي سبب الأزمة الاقتصادية التي حصلت في الاتحاد السوفيتي، لذلك ومن أجل حل تلك المشكلات يجب البحث خارج إطار المنظومة الاشتراكية والملكية العامة لوسائل الإنتاج والاقتصاد والمخطط.

إن نمط التفكير ذاك على الأغلب أنه كان مغروساً في روح أعوان غرباتشوف. لذلك نراهم يستقبلون في دفاعهم عن تلك القناعات، مستخدمين غرباتشوف كبيدق لتحقيق مآربهم ودفعه في وجه الجهات المعادية للإصلاحات الموجودة في الحزب والجهاز الحكومي، والدعوة لتحقيق مزيداً من الحريات الديمقراطية التي استغلت لتدمير اقتصاد البلاد ووسيلة غير حضارية أثرت سلباً على حياة ملايين الناس داخل الاتحاد السوفيتي.

❖❖❖

من الحكمة هنا أن نطرح سؤالاً: ما هو موقف غرباتشوف تجاه التصرفات ذات الطابع المعروف، لو أن نتائج الإصلاحات التي بدأت في ربيع وصيف عام 1985 أتت بنتائج مشجعة؟ وإلى أي مدى سوف تستمر تلك الإصلاحات والتي لم تنجح في إيجاد حلول «لمعضلات المنظومة» لعدم عقلانيتها أو بسبب ظهور معارضة مباشرة من جانب دوائر محددة من الحزب؟

إن سير الأحداث التاريخية الحقيقي، قد يكون بعيداً كل البعد عن الطريق القويم والصحيح والمنطقي. حصل الكثير من تطور الأحداث والتي كانت مناقضة لمنطق العقل البشري. لهذا من الواجب علينا أثناء عملنا أن نحافظ على وجهة النظر الداعية إلى التجرد عند تحليل الأحداث التاريخية من أجل التعمق في التحليل والشرح العلمي مع المحافظة على الجوهر والمضمون الفعلي للأحداث، للتمكن من إيجاد حلول وتفاسير لجميع الألغاز التاريخية.

حسب اعتقادنا، أن إمكانية إيجاد الجواب على السؤال الرئيسي: «متى

ولماذا حصل قرار غرباتشوف بالمضي قدماً على طريق الرأسمالية» لهذا لا بد من التطرق إلى المسائل التالية.

1. ما هي النتائج الفعلية للمحاولات الأولى للإصلاحات الاقتصادية والتي أجريت في إطار المنظومة الاشتراكية الموجودة، والتي أعلن عنها غرباتشوف في بداية حكمه؟

هل في الواقع وكما أكد البعض، أن تلك الإصلاحات باءت بالفشل، وهذا أكد عدم جدوى أي إصلاحات مهما تكن في ظل نمط الاقتصاد السوفيتي؟

2. ما هو دور الحزب على أرض الواقع وما هو موقفه من الإصلاحات الاقتصادية؟ وهل اعتبر الحزب أن تلك الإصلاحات من حيث المبدأ ضرورية ولا مفر منها؟. هل يوجد فعلاً تأييد حقيقي من قبل الحزب أو قسماً منه على أفعال وأفكار غرباتشوف بما يخص الإصلاحات؟

3. ما مدى صحة الرأي القائل. أن الاقتصاد هو أحد الأسباب الرئيسية لانقلاب غرباتشوف السياسي باتجاه اليمين؟

إن الفرضية القائلة، أن منظومة الاشتراكية من حيث المبدأ لا يمكن إخضاعها لأي تحسين، يمكن اعتبارها صحيحة فقط وفق الشروط التالية:

- عند فشل الإصلاحات التي تم تنفيذها وفق «خطة اندربوف» عندما تكون الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب من المعارضين لتلك الإصلاحات.

- لو أن غرباتشوف في واقع الأمر، بدأ خطواته الأولى في مجال الإصلاح وعلى الصعيد السياسي مقترباً من الرأسمالية.

مع العلم أن مجرى الأحداث على أرض الواقع لا يؤكد ذلك ويتعارض مع الدعاية الإعلامية.

أولاً -على العموم لا أحد، ولا في أي مكان قام بإثباتات تؤكد عدم نجاح الإصلاحات، التي تم البدء بها عام 1985. بالتأكيد أن حصول تغييرات بارزة خلال هذه الفترة القصيرة جداً داخل الاقتصاد الواسع والمتشعب مثل الاقتصاد السوفيتي، لا يمكنه أن يحصل. إضافة لذلك تم ملاحظة حصول بعد التقدم الإيجابي في بعض المؤسسات الصناعية والقطاعات الأخرى التي طُبقت عليها الإصلاحات وكذلك

على صعيد منظومة الاقتصاد الوطني عموماً.

وهكذا على سبيل المثال، وحسب دراسة دافيد كوتس وألفريد فير (المنشورة عام 1997 بعنوان «الثورة من الأعلى وخطة تدمير المنظومة السوفيتية») أنه خلال عام 1985-1986 في الاتحاد السوفيتي لوحظ حصول نمو في الإنتاج العام وكذلك حصول ازدياد في حجم الاستهلاك.

في الفترة الأولى والقصيرة زمنياً والتي طبقت فيها الإصلاحات وفق خطة اندروبوف لوحظ أن سرعة النمو الاقتصادي بلغت 1-2٪. إنتاجية العمل زادت بمقدار 4.5٪ مقارنة مع 2.5٪ في الفترة السابقة. حجم التوظيف المالي في قطاع صناعة وبناء الآلات ازداد بمقدار 30٪ مقارنة مع مثيله خلال كامل الخطة الخمسية السابقة. في نفس عام 1986 لوحظ ازدياد حجم الإنتاج الزراعي بمقدار 5٪.

هذه المعطيات مثبتة في كتاب «نداء الإصلاحات الاقتصادية» للباحث الأكاديمي وكبير مستشاري غرباتشوف الاقتصاديين ابيل اغانبفيان.

وحسب نفس المصدر، فإنه خلال العامين 1985-1986، فلقد ازداد حجم، قطاع الخدمات والسلع الخدمية بمقدار 10٪ مقارنة بالفترة السابقة.

إضافة إلى ذلك لأول مرة منذ 20 عاما تم ملاحظة تحسن كبير في القطاع الصحي، وكذلك في عدد كبير من المجالات الحياتية الأخرى. كذلك حصل انخفاض في عدد وفيات الأطفال.

عند ذكر الانجازات، لا بد من التطرق إلى الإخفاقات التي حدثت في نفس الفترة الزمنية، حيث مني غرباتشوف بعدد من الإخفاقات السياسية الهامة. أحداها سياسته الهادفة إلى شن حملة ضد تعاطي الكحول. لقد اعتبر غرباتشوف أن خفض إنتاج المشروبات الكحولية وبيعها يؤدي إلى انخفاض معدل تعاطيها. ذلك الإجراء أدى إلى ظهور مافيا تصنيع والاتجار بالمشروبات الكحولية. إضافة إلى ذلك أن الإنتاج غير المشروع للفودكا أدى إلى استهلاك المعروض من السكر في المتاجر مما أدى إلى اختفاء احتياطي السكر من المتاجر الحكومية. إضافة إلى ذلك، فلقد خسرت الحكومة مليارات الروبلات التي كانت تدرها عملية بيع المشروبات الروحية، والذي تحول الاتجار بها «إلى الاقتصاد الثاني» وعصابات الاتجار غير

المشروع بالمشروبات الكحولية. بعد سنة من شن تلك الحملة، تم التخلي عنها.

حسب رأينا، فإن تلك الحملة كان يمكنها أن تأتي بنتائج جيدة، لو تمت الاستفادة من تجارب الدول الأخرى. على سبيل المثال، عندما تم منع تعاطي المشروبات الروحية في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين، ذلك تسبب في حصول سوق سوداء لبيع والاتجار بها وظهور تصنيع غير مشروع لتلك المشروبات. أن الخبرة تثبت، أنه للحصول على نتائج إيجابية في هذا المضمار لا بد من اتباع الإجراءات التالية: 1) - زيادة السعر؛ 2) وضع ضرائب على عمليات التصنيع والبيع؛ 3) العمل التثقيفي وتوعية الناس، ومعاقبة المدمنين على تعاطي الكحول ممن لديهم تصرفات شريرة.

❖❖❖

الإخفاق الآخر الكبير في سياسة غرباتشوف حصل عند الإعلان عن خطة لزيادة وتسريع معدلات الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصادية.

إن التركيز الإعلامي والدعم المالي إلى تلك الشركات، أدى إلى حصول نتائج غير متوقعة - فلقد ازدادت بشكل كبير كمية الإنتاج وزاد معها نسبة السلع ذات الجودة المنخفضة والمقلدة. حاول غرباتشوف حل هذه المعضلة من خلال زيادة دور منظومات مراقبة الجودة الحكومية. حيث تبين أن المنتجات التي لا تلبي معايير الجودة كانت نسبتها عالية. أن عدم قبول المنتجات المعطوبة أدى إلى انخفاض دخل العمال في تلك الشركات وهذا أدى إلى امتعاضهم. نتج عن ذلك إلغاء دور «منظومة مراقبة الجودة».

مع العلم أن هذان المثلان من الإخفاقات الاقتصادية، لم يؤثر كثيراً على المسيرة العامة للإصلاحات، التي بدء بتنفيذها عام 1985-1986، بل أنها أعطت نتائج إيجابية عموماً.

مع العلم أن تلك الإخفاقات، أتت بسبب التسرع وعدم التحضير الجيد والدقيق للقرارات المتخذة، وذلك بسبب السعي لتحقيقي نجاحات سريعة وسهلة. بالرغم من ردة الفعل الشعبية الكبيرة على تلك الإخفاقات والتي أدت إلى تقليص دور تلك الشركات، مع ذلك كان من الواجب أن لا يتم اعتبار أن حصول بعض

الإخفاقات هنا وهناك هو عبارة عن إخفاق كامل للإصلاحات الاقتصادية، التي بدأها غرباتشوف مباشرة بعد استلامه مقاليد الأمور.

إن من لا يحلل مجريات الأمور بدقة، قد يعتقد أن سياسة غرباتشوف التي انحرفت إلى «اليمين» كانت بسبب المعارضة الشديدة لسياسته من قبل عدد من كبار قادة الحزب، مع العلم أنه لا توجد أي دلائل، وإسباقات على فرضية المعارضة تلك من قبل مسؤولي الحكومة أو الحزب، بل على العكس أن الجميع كان على قناعة تامة بضرورة إجراء إصلاحات داخل المنظومة الاقتصادية.

يؤكد ذلك الباحث م. ايلمان وف. كنترفيتش في بحثه «تدمير المنظومة الاقتصادية السوفيتية» الصادر عام 1996، والذي اعتمد في الدرجة الأولى على المعطيات من خلال المقابلات المباشرة مع قادة الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة. ولقد أكد الباحث أنه لم تكن توجد أي معارضة لحظة الإصلاحات الاقتصادية، لا دليل على ذلك على الإطلاق.

في كتابه «صراع غرباتشوف من أجل الإصلاحات الاقتصادية» يؤكد الكاتب أنديرسن اسلوند والمصنف أنه من أشد مؤيدي اقتصاد السوق والذي عاش فترة طويلة في موسكو في الثمانينات، أكد أيضاً «أن جميع قادة الحزب الجدد في تلك الآونة أيدوا وبدون تحفظ الإصلاحات الاقتصادية». إضافة إلى ذلك أكد في كتابه أن أعضاء المكتب السياسي القدماء «من عهد برجنيف» أمثال - حيدر عليف، فيكتور غريشن، دين محمد كونايف، فلاديمير شربتسكي ونيكول تيخانوف، والذين يعتبرون من «الماركسيين المتشددين» دعموا المضي في طريق الإصلاحات وأكدوا على ضرورة أحداث تغييرات في الاقتصاد السوفيتي، وللوصول إلى مستوى أكثر تطوراً، يشابه الطريق الذي سلكته ألمانيا الشرقية في بناء اقتصادها.

يؤكد اسلوند على وجود ثلاث مجموعات إصلاحية داخل القيادة السوفيتية، تختلف في أرائها عن «جماعة غرباتشوف» الذين حددوا طريقهم المفضي إلى «اقتصاد السوق» وتوجيه خط سير الاقتصاد السوفيتي إلى منظومة القطاع الخاص.

إن تلك المجموعة تشكلت حول رئيس مجلس الوزراء السابق في الاتحاد

السوفيتي نيكولاي ريجكوف. حسب رأيه، فإنه لحل المشاكل الاقتصادية للبلاد لا بد من السعي للحصول على إنتاجية أعلى للعمل وتكثيف عمليات الإنتاج الصناعي والزراعي. لقد طلبت مجموعة ريجكوف باستخدام أحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا لتطوير عمليات الإنتاج. كذلك أيدت زيادة التوظيف المالي في مجال القاعدة الصناعة وبناء الآلات. لقد أيد أنصار ريجكوف أيضاً التجربة الجديدة القاضية بتطبيق الاستقلال المالي لبعض المؤسسات الإنتاجية.

مجموعة أخرى من مؤيدي الإصلاح من غير «جماعة غرباتشوف»، الذي كان يتزعمها ليف زايكوف والذي تم انتخابه في شهر حزيران من عام 1985 سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي لشؤون الصناعات العسكرية ومجمع الصناعات الدفاعية. كانت نظرته مؤيده للإصلاحات القائمة على أساس إجراء إصلاحات في منظومة التوظيفات المالية وإدخال عامل المكافآت في قطاع البحث العلمي والإنتاج الصناعي لتنمية هذين القطاعين. وكذلك أيدت اتخاذ كافة الإجراءات لتحسين نوعية وجودة السلع، وإدخال مبدأ الأجر حسب إنتاجية العمل، وزيادة الانضباط في العمل الإنتاجي وتدقيق المراقبة على ورديات العمل.

الفرق بين مجموعة ريجكوف ومجموعة زايكوف، كانت في أن الأخيرة كانت ضد فكرة الاستقلال المالي للشركات لأنها تخلق تنافساً يؤدي إلى استخدام آليات اقتصاد السوق.

نظرة أخرى طرحها ايفور ليخاتشيف، والذي كان يشكل المركز الثاني من حيث الأهمية بعد غرباتشوف. لقد اقترح:

- أن يتم تعديل الأجر بحيث يتعلق بإنتاجية العمل ضمن المنشآت الإنتاجية.
- تحسين منظومة المحاسبة ونظام عملها.
- بالسماح بتأسيس جمعيات عمالية تعاونية تعتمد على عقود أو اتفاقيات في نظام عملها.
- القيام بتجربة الاستقلال المالي للمؤسسات الإنتاجية.

إضافة لذلك وقف ليخاتشيف بشكل مطلق ضد الملكية الخاصة وضد «اقتصاد السوق». لقد اعتبر أن الإصلاحات يجب أن تقوم على أساس:

- تحسين ودعم المنظومة القائمة والمعتمدة على الاقتصاد المخطط.
- زيادة الانضباط وحس المسؤولية في المؤسسات والمنشآت الاقتصادية.
- زيادة الانضباط ومنع التسيب والإهمال في كافة أشكاله وأينما وجد.

وفق هذا السياق، فإن ليخاتشيف أيد الحملة ضد مدمني الكحول. لقد اعتقد أنه من الضروري اتخاذ إجراءات أكثر جدية ضد الانحلال والتفسخ في المجتمع السوفيتي وضد الأفكار الهدامة ضرورة ونشر التوعية داخل المجتمع بما يتلائم مع نمط الحياة الأساسي واقتصاد البلاد. لقد دعى إلى اتخاذ إجراءات صارمة لا هوادة فيها ضد الفساد والإجرام وضد كافة أشكال «اقتصاد الظل» الغير قانونية.

لقد اقترح ليخاتشيف أن تتم التغييرات في الاقتصاد على قاعدة التوصيات والمقررات التي يتم اتخاذها في المؤتمر العلمي المزمع عقده في شهر حزيران عام 1985 لهذا الخصوص. لقد أكد على ضرورة أن تتم الإصلاحات والتغييرات الاقتصادية في إطار مبادئ الاشتراكية العلمية، وأنه يجب عدم السماح إطلاقاً بالسير باتجاه «اقتصاد السوق» أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لحل المشاكل الاقتصادية.

لقد أكد على ضرورة أن تتم الإصلاحات والتغييرات الاقتصادية في إطار مبادئ الاشتراكية العلمية، وأنه يجب عدم السماح إطلاقاً بالسير باتجاه «اقتصاد السوق» أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لحل المشاكل الاقتصادية.

❖❖❖

حتى هذه اللحظة، لم يتم ملاحظة أي إشارة من قبل غرباتشوف تشير إلى «توجهاته الجديدة» أو تشرح التغيرات السياسية التي ينوي تطبيقها في الاتحاد السوفيتي، حتى غاية انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرين الذي عقد في شهر شباط من عام 1986 في الحقيقية أن غرباتشوف وقتها أعطى تلميحاً لانتهاج سياسة جديدة تتصف ببعض المبادئ المختلفة عن الإيديولوجيا القديمة تكون أساساً للإصلاحات ليس هذا فحسب بل أنه ألمح إلى الحاجة إلى ضرورة التخلي عن بعض المبادئ القديمة.

في الخطة التكتيكية قام غرباتشوف بربط أفكاره مع بعض السلبيات التي حصلت في عهد حكم برجنيف وخصوصاً تلك التي حصلت بعد مرضه. على الأغلب

أن هدفه من ذلك هو اللعب على عواطف الجماهير المستاءة من الأوضاع، لذلك دعى إلى «تغييرات ثورية وحقيقية» وإلى ضرورة الوصول إلى «تحول جذري» على صعيد السياسة الداخلية والخارجية.

إن هكذا حديث من قبل غرباتشوف أدخل الناس في متاهة يصعب فهمها، لقد شتت تفكيرهم، حيث ظنوا أن الأحداث تسير باتجاه معين، في حين أن الأحداث سارت في اتجاه مغاير تماماً.

إضافة إلى ذلك، فإن غرباتشوف قام بتعديل خطة اندربوف الأساسية التي اعتمدت على «التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع» واعتمد على التلاعب بالألفاظ والمواقف الضبابية التي تدعو إلى «النمو الاقتصادي والاجتماعي المتسارع». من يتمعن في كلام وتعابير غرباتشوف عميقاً يفهم أن الأمر ليس مجرد حديث عابر بل المقصود أحداث تغييرات جدية على أرض الواقع. وحسب رأيه أن التغييرات يجب أن لا تنحصر في الأمور السياسية فقط. بل على العكس أن الإصلاحات والتغييرات يجب أن تطال جميع أساليب العمل القديمة بما فيها الأساليب الإيديولوجية. وبهذا الشكل، وبعد التقرير الذي تلاه غرباتشوف في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرين، أخذ يستخدم تعابير ومصطلحات جديدة مثل الشفافية و«إعادة البناء». إضافة إلى ذلك فإنه ضخ في هذه التعابير معان مبهمة. لقد أعلن غرباتشوف في شهر نيسان عام 1986، أن «إعادة البناء» يجب أن تفهم على أنها «تغييرات جذرية وشاملة»، في شهر حزيران من نفس العام -أعلن أن الإصلاحات يجب أن تطال المجتمع بأسره. وفي تموز أعلن بشكل مباشر أن الإصلاحات هي ثورة».

بدون شك، أن دعاية غرباتشوف زادت على الصعيد العملي من شهرته وتقبل الناس لأفكاره لإعادة البناء «البريسترويكا». لكنه تبين أن طريق تلك الإصلاحات كان مليئاً بالأشواك والمطبات والمخاطر، التي مست الحالة المعيشية وحياة ملايين الناس وحتى وضع البلاد عموماً. لقد استخدم غرباتشوف خطة اندربوف الهادفة لرفع مستوى معيشة الناس، لكنه على الصعيد العملي أفرغها من مضمونها بسبب الإصلاحات التي قام بها. بهذا الشكل فإن «بيرسترويكا» غرباتشوف أضحت عبارة عن كلمات فارغة لا طائل منها على صعيد الواقع. أما عند الحديث عن

«تحديث البنية الأساسية في البلاد والتحولات الجارية، هذا يعني أنك تتحدث عن أشياء مقدسة وكأن كل ما يتم فعله هو لأجل «الفكرة نفسها». وعند الحديث عن الإصلاحات أخذ يتحول كالسير في «دائرة مغلقة» وأضحت الإصلاحات تجري لأجل الإصلاحات. هذه الصورة عكسها الكاتب ن. روبنسن في كتابه «الإيديولوجيا ونهاية المنظومة السوفيتية» المنشور عام 1995.

إن إصلاحات غرباشتوف الإيديولوجية واستراتيجيتها أضرت بوحدة الحزب ومهدت طريق الفوضى التنظيمية داخل صفوفه لاحقاً، كل ذلك أدى إلى فقد الثقة وضبابية الأهداف. مما أدى بالنتيجة إلى انعدام قدرة الحزب على قيادة المجتمع، وبدلاً من المضي في دورة القيادي والريادي في المجتمع. راح أعضاؤه يخوضون جدالاً بيزنطياً لا نهاية له حول الإصلاحات وشكلها واتجاهاتها وأهدافها.

كانت المناقشات بالنسبة إلى بعض أعضاء الحزب تهدف إلى تعميق وتطوير الاشتراكية، أما بالنسبة للبعض الآخر كانت تهدف لاختيار طريق جديد غير الاشتراكية العلمية، مثل الديمقراطية الاشتراكية أي (البرجوازية). كان يتم التحدث عن طرق أخرى لبناء المجتمع في الغالب غير مفهومة وغير محددة النموذج. هل هي اشتراكية أم رأسمالية التوجه بصفاتها. وضرورة اتباع آليات ومبادئ «السوق الحرة».

كان من بين اللاهثين وراء الإصلاحات أناس بالتأكيد هدفوا إلى الكسب والمنفعة الشخصية.

❖❖❖

لقد استخدم غرباتشوف بمكر شعار «الشفافية والصراحة» للنيل من احترام وقدسية بعض مبادئ الحزب وقادته، وهذا شكل ضربة قاضية إلى دور الحزب كقائد للشعب والبلاد الذي ما يزال لتاريخه محافظاً عليها.

في السنة الأولى بعد انتخابه لمنصب الأمين العام للحزب، حافظ غرباتشوف على وجهة نظر اندربوف حول «الشفافية» التي تنفذ من قبل الحزب والحكومة والمنظمات الشعبية بهدف إطلاع الشعب على بعض القضايا التي تتعلق بالأمور الحياتية وسلوك المسؤولين أو إساءة استخدام السلطة أو الفساد، في نيسان عام

1985 ، أوعز غرباتشوف بإطلاع الشعب وتوفير المعلومات حول مثل هذه القضايا.

لكن سرعان ما استخدم غرباتشوف «الشفافية» كسلاح يعمل لصالح الشعب إلى سلاح ضد التنظيمات الاجتماعية وضد الحزب الشيوعي على وجه الخصوص شاملاً النقد تاريخ الحزب وكل ما أنجزه وفعله وحتى «ما لم يفعله» منذ تأسيسه.

بدأت حملة النقد تلك، بعد المقابلة التي أجراها غرباتشوف وزوجته رئيسه ماكسيموفا مع مجموعة من مدراء ومحرري بعض وسائل الإعلام. في الكتاب الذي عنوانه «شفافية غرباتشوف» للكاتب جوزيف غيبس الصادر عام 1999 يؤكد الكاتب في تلك المقابل أن غرباتشوف الذي تم انتخابه منذ فترة ليست بالبعيدة أميناً عاماً للحزب وعلى الجميع للممارسة دورهم في «النقد البناء والموضوعي للأخطاء والسلبيات الحاصلة» وإبرازها.

بعد تلك المقابلة سرعان ما ظهرت على صفحات جريدة «روسيا السوفيتية» مقالة حادة موجهة ضد السكرتير الأول للجنة الحزبية لمدينة موسكو هيكتور غريشن. (أن غريشن وزميله رامانوف من لينين غراد ، كانا المرشحين الأوفر حظاً لمنصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي بعد وفاة تشرنينكو. وحسب بعض المعطيات، فإن كلاهما ولأسباب مجهولة تغيبا عن اجتماعات الحزب العليا التي حددت من سوف يكون أميناً عاماً للحزب (أي التالي بعدهما). بعد نشر تلك المقالة الناقدة للسيد غريشن تم إعفائه من منصب سكرتير لجنة الحزب الشيوعي السوفيتي في العاصمة موسكو. بدلاً عنه عين باريس يلتسن المقرب من غرباتشوف وخليفته.

استمر غرباتشوف وحلفاؤه في زيادة نشاطهم السياسي ونقدهم وخصوصاً في ربيع عام 1985 ، وكان غرباتشوف يشعر بالدعم من قبل زوجته التي كانت تقف إلى جانبه في جميع خطواته، تابع الأمين العام للحزب الشيوعي المنتخب حديثاً نشاطه الملفت للنظر ودعواته إلى المثقفين ووسائل الإعلام الجماهيرية... بزيادة نقدهم الموجه للحزب الشيوعي في كافة مراحله التاريخية إضافة لذلك اتخذ غرباتشوف مجموعة من التدابير تهدف إلى إضعاف تأثير الحزب على وسائط الإعلام العامة أن

ذلك لم يحصل من خلال أوامر صدرت إلى وسائل الإعلام (كما يحب البعض أن يصور ذلك)، بل من خلال تسليم إدارات المؤسسات الإعلامية مباشرة إلى أشخاص لا يخفون عدائهم للحرب الشيوعي والاشتراكية عموماً.

❖❖❖

من الطبيعي أن يقوم غرباتشوف بإجراء تغييرات في مجال الرقابة على وسائل الإعلام الجماعية التي تتصف بالبيروقراطية الشديدة وتخفيض القيود عليها وخصوصاً في مجال الثقافة والإنتاج السينمائي، الراديو والتلفزة والمطبوعات... الخ.

من المهم جداً، حين أحداث تغييرات إستراتيجية على هذا المستوى، من أن تتم بحكمة وتروي شديدين، لكن من الملاحظ أن تصرف غرباتشوف بما يخص هذه الأمور من الوهلة الأولى. بدى متسرعاً وغير مخطط له بشكل محكم. لذلك نجد أن نتيجة «سياسة الشفافية الجديدة» التي انتهجها غرباتشوف ونظمها واشرف عليها شخصياً تحولت إلى سم زعاف وقاتل واتت بنتائج وخيمة على الحزب الشيوعي على كافة الصعد والمستويات وحتى على استقرار وتوازن المجتمع السوفيتي عموماً. أن مثل تلك العواقب السلبية وعدم الاستقرار جراء تلك السياسة الرعناء أضحت محسوسة وعبرت عن نفسها جلياً عام 1987.

في مذكرات غرباتشوف التي نشرت عام 1995 في نيويورك حاول أن يبعد عن نفسه مسؤولية ما جرى من محن وأحداث كارثية في البلاد. فهو يكتب أن «الشفافية كالمارد الذي خرج من قمقمه وأفلت من عقاله، بحيث لم نستطيع السيطرة عليه».

على أغلب الأحوال، أن كلام غرباتشوف لم يكن دقيقاً. في واقع الأمر وحسب اعترافه هو الذي فعل كل ما في وسعه لتشجيع وسائل الإعلام للمضي قدماً في النقد تحت شعار «الشفافية»، ثم أتي ليدعي «أن الشفافية أفلتت من السيطرة».

هنا يجدر بنا أن نلاحظ العلاقة المتينة بين غرباتشوف وبعض دوائر وسائل الإعلام التي وصلت إلى ما يشبه «العشق». حين كان غرباتشوف يجتمع بهم حيث كان يسعى لكسب ودهم، ويطلب منهم أن يقفوا إلى جانبه ويستجدي المساعدة منهم ويدعوهم لمدح إصلاحاته أثناء المقابلات الخاصة مع مسؤولي الإعلام، كان

يكيل المديح لهم ويعلن تقديره الشديد لجهودهم وهو من أفلت اللجام عنهم ليقوموا بهجماتهم القاتلة تجاه الحزب وتاريخه النضالي، في نفس الوقت منع الحزب من القيام بأي دور رقابي على وسائل الإعلام الجماعية. وحتى عندما اقتنع بضرر ما قام به في هذا المجال، لم يقم بأي عمل لكبح جماح وسائل الإعلام وهجماتها القاتلة.

من خلال تصرفات غرباتشوف تلك، على الأغلب أنه أراد أن يفرض آرائه وآليات العمل السياسية الخاصة به وذلك من أجل كسب التأييد السياسي من خارج الحزب لقد انتقد حتى عن إطار الأهداف الرسمية في مجال الحياة السياسية المعلن عنها. لقد لاحظ أغلب المحليين السياسيين مثل تلك النزعة لدى غرباتشوف من خلال التقرير السياسي للمؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي حينها فتح غرباتشوف الأبواب على مصاريعها لإبراز أي شكل من أشكال النقد تجاه الحزب والحكومة والمسؤولين وكافة المنظمات الشعبية. لقد أعلن الأمين العام للحزب ومن على منبر المؤتمر: «أن النقد الأدبي وعبر الفن يبعد عن النفس الرهبة من المناصب وعبادتها ويبرز الأخلاق الحميدة، ويجب التذكر، أن النقد عبارة عن عمل اجتماعي. ويجب أن يكون غايته ليس خدمة المصالح الشخصية.

بعد شهر من اجتماعه مع مندوبي وسائل الإعلام (والذي حضره ليخاتشف) أعلن غرباتشوف بصريح العبارة، لأن عدونا الرئيسي هي البيروقراطية، ويجب على الصحافة أن تهاجم وتنقد هذا العدو بدون شفقة ورحمة، بحيث لا تدع مجالاً له لكي يدافع عن نفسه».

بهذا الشكل تولدت حالة غريبة جداً، الأمين العم للحزب الشيوعي الذي يمتلك على صلاحيات قيادية وسلطات نافذة لا حدود لها داخل الحزب والحكومة بحيث يستطيع اتخاذ أي إجراءات يريدها، بالرغم من كل ذلك يطلب من جهات وتنظيمات خارجية داعياً إياها أن تنفذ أعمالاً ضرورية بدلاً عنه. وحصل أن قامت وسائل الإعلام والمثقفين بمهاجمة الحزب وحكومة البلاد بلا هواده، في حين كان غرباتشوف الأمين العام للحزب لا يتعدى دوره، دور المراقب المحايد.

على ما يبدو، أن أحد ما غرس في رأس ذلك الأمين العام للحزب وفي رؤوس «مستشاريه أفكار وتصورات حول دور وسائل الإعلام في حياة المجتمعات

«الديمقراطية الحرة». من الممكن أن ذلك حصل، بسبب تعرفه على نمط حياة تلك المجتمعات وتبادل الآراء مع مسؤولي النظام البريطاني، لقد اعتقد غرباتشوف من خلال تلك التصورات أنه ربما تخدم خططه الإصلاحية الخاصة بالمجتمع ذي النمط الاشتراكي مستقبلاً.

في أيلول عام 1986 أعلن غرباتشوف التالي:

«طالما لا يوجد لدينا معارضة أو أحزاب معارضة، إذن كيف يمكننا أن نراقب أو نصحح ما نرتكبه من أخطاء أثناء عملنا؟ نستطيع أن نفعل ذلك من خلال أسلوب النقد والنقد الذاتي، والأكثر من ذلك نستطيع فعله عبر الشفافية».

❖❖❖

إضافة لكلام ودعوات غرباتشوف الهادفة إلى إنشاء معارضة مشروعة وفق القانون داخل البلاد، قام بخطوات فعلية تتضمن:

- إضعاف سيطرة الحزب بشكل فعلي على وسائل الإعلام العامة.
- تسليم بعض وسائل الإعلام إلى جهات معادية للاشتراكية.

قام بالدور المفتاحي في تنفيذ هذه التوجهات السيد ا. ن. يعقوبليف، الذي عينه غرباتشوف عام 1985 مسؤولاً في قسم الدعاية والإعلام التابع إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. (كما كتب ميخائيل كيلر في كتابه «السكرتير العام السابع»، الصادر في لندن عام 1991، يعتبر أن يعقوبليف هو «مصدر تلك الأفكار»، والذي يعد من أتراب غرباتشوف، وأنه جدير بتنفيذ هذه المهمة). لقد أسس قسم الدعاية والإعلام في عام 1920، عملياً أن ذلك القسم يتبع له جميع وسائل الإعلام الجماعية في كل الأمور والمسائل. في عام 1923 تم إنشاء جهازاً خاصاً مهمته الرقابة الإعلامية ويقوم بدراسة برامج البث الإذاعي والتلفزيوني ونشر المقالات، ومنح كافة الموافقات على بث كافة البرامج الإذاعية والتلفزيونية بعد دراستها وتمحيصها ونفس الأمر ينطبق على المطبوعات. أن تولي يعقوبليف مسؤولية قسم الدعاية والإعلام التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي وإضافة إلى كونه من الشخصيات المقربة من السكرتير العام للحزب، جعل منه شخصية فاعلة ومؤثرة بشكل مباشر على سير الإصلاحات أن تطور الأحداث وتحليلها، أكد كم

كان دوره ضاراً ومدمراً.

ولد يعقوبليف عام 1923. وحسب مؤلفه «مصير الماركسية» الصادر عام 1993 في جامعة الينوي الولايات المتحدة، انتسب إلى الحزب الشيوعي في سنوات الحرب العالمية الثانية أثناء خدمته في الأسطول. (أن تلك الجامعة تخرج الكثير من الكوادر لصالح المخابرات المركزية والإدارات المهمة في الحكومة الأمريكية).

بعد الحرب أنهى يعقوبليف دراسته في معهد إعداد المدرسين في مدينة يارسلافل، عمل بعدها لمدة سبع سنوات عضواً في اللجنة المنطقية للحزب. في فترة ما بين عام 1956-1960 عمل معيداً في أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. في تلك الفترة انتسب إلى جامعة كولمبيا في الولايات المتحدة الأمريكية لنيل شهادة الدبلوم من خلال المراسلة. (من المعروف عن تلك الجامعة أنها أحد المراكز المتخصصة بتأهيل الباحثين في الشؤون السوفيتية وأوروبا الشرقية. فيها عمل فيها طويلاً ثم تسلم إداراتها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بريجنسكي والمشهور بعدائه للاتحاد السوفيتي).

بعد الانتهاء من الدراسة، عمل يعقوبليف في قسم الدعاية والإعلام التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي، في أواسط أعوام الستينيات تسلم مهمة الإشراف على قطاع الإذاعة والتلفزيون. في عام 1965 أصبح مساعداً لرئيس القسم، استمر في منصبه ذاك لغاية عام 1973، حيث تم إعفائه من مهامه بسبب تجاوزات مهمة في عمله. يتحدث كتاب «نشاط الكساندر يعقوبليف الاجتماعي» للمؤلف د. غارسيا الصادر عام 1998 في مركز الدراسات لأوروبا الشرقية وروسيا في جامعة بيتسبورغ الولايات المتحدة الأمريكية.

حسب أقوال غارسيا، لقد تم تسريح يعقوبليف من وظيفته في اللجنة المركزية بسبب مناقشة نظمها الحزب الشيوعي السوفيتي حول المسألة القومية وآفاقها، في عهد خروتشوف الذي تميز «بذوابان» التحجر الإيديولوجي والفكري، ذلك انعكس على نشاط القومية الروسية (مع أن تلك المجموعات حوت داخلها وجهات نظر متنوعة). في عهد برجنيف بدأت داخل الحزب تحاليل ومناقشات لعب فيها يعقوبليف دوراً نشطاً. حيث قام بتوجيه إدانة شديدة عام 1973 إلى أحد المجلات

السوفيتية الهامة والمقصود هنا بالتحديد مجلة «الحرس الفتي») وذلك بسبب النقد غير البناء لبعض الظواهر والنزعات والتي اعتبرها «إعادة إحياء للقومية الروسية». عندها صرح مدافعاً عن وجهة نظره - أن ذلك الموقف الذي اتخذه كان بسبب لضرورة في الوقوف ضد «التعصب القومي» وهذا نابع من وجهة النظر الماركسية.

لكن في واقع الحال، أن الإدانة الشديدة التي وجهها يعقوبليف الشعور القومي للمواطنين، يذكر بوجهة النظر المبكرة التي عبر عنها بوخارين وليس ماركس.

إضافة إلى ذلك، وحسب العنوان البراق للدراسة المقدمة من قبل إسحاق برودني التي كانت بعنوان «فتوحات روسيا الجديدة. القومية الروسية والحكومة السوفيتية في فترة 1953-1991» (المنشور عام 1998)، ثم ملاحظة منذ تلك الفترة ميل يعقوبليف وتعاطفه مع الغرب.

من المعتقد أن نقد يعقوبليف الموجه ضد «القوميين الروس» تم تفسيره على أنه ميل للمعسكر الغربي. لقد اعتبر يعقوبليف أن روسيا لا يمكنها أن تتطور وتزدهر بمعزل عن الغرب، وأن إحياء «القومية الروسية» سوف يؤدي إلى تدهور العلاقات مع الغرب ونشوء عداوة تجاهه. هذه النظرة لم يوافق عليها قادة الحزب في عهد برجنيف، بسبب ذلك تم اتخاذ القرار بإرساله للعمل في الخارج. كان مطلب يعقوبليف أن يتم إرساله إلى إحدى الدول الناطقة بالإنكليزية، حيث تمت الموافقة على طلبه وأرسل سفيراً إلى كندا، حيث مكث هناك حوالي عشرة أعوام. وحسب الدراسة التي قدمها ر. كيزير والتي عنوانها «كيف تمكن غرباتشوف من الوصول» (الصادرة عام 1991)، لقد أخذ يعقوبليف على عاتقه مهمة شرح تجربة الحياة في الغرب وزود غرباتشوف بانطباعاته حول ذلك.

❖❖❖

لقد تعرف غرباتشوف شخصياً على يعقوبليف في أيار عام 1983، باعتباره مرشحاً لعضوية اللجنة المركزية وعضواً في المكتب السياسي للحزب.

بالتأكيد خلال زيارة غرباتشوف إلى كندا التي استغرقت أسبوعاً، تم إيجاد الوقت الكافي للجلوس مع يعقوبليف على انفراد، والنتيجة كما يقال «وجد

أحداهما الآخر، قدر ووجد غطائه». في شهر حزيران تم استدعاء يعقوبليف إلى موسكو، حيث تم تعينه مديراً لمعهد العلاقات الدولية والاقتصادية. ومن المعلوم أن هذا المعهد يلعب دوراً هاماً جداً في رسم إستراتيجية وسياسة الاتحاد السوفيتي في الكثير من المجالات المهمة (إضافة إلى ذلك وعلى سبيل المثال أن الأكاديمي يغفيني بريماكوف الذي حل مكان يعقوبليف في نفس المنصب، استلم منصب مدير المخابرات السوفيتية ولاحقاً رئيس وزراء روسيا).

وكما يذكر المفكر الواسع الإطلاع ميخائيل غيلير في كتابه «الأمين العام السابع» ، على المؤرخين أن يستقرؤا المستقبل، والسؤال هل أرسل اندربوف غرباتشوف إلى يعقوبليف، أم أن غرباتشوف اقنع اندربوف بمحاسن يعقوبليف كسفير في كندا.

في عام 1984 تم انتخاب يعقوبليف عضواً مراسلاً لأكاديمية العلوم السوفيتية وفي عام 1985 ، عينه غرباتشوف رئيس قسم الدعاية والإعلام في اللجنة المركزية. وبعد عام تم تعينه سكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي لشؤون الإيديولوجيا. وكما يؤكد جميع المحللين أن يعقوبليف كان له الكلمة الفصل في كثير من الأمور التي تمس السياسة الخارجية للبلاد.

كون يعقوبليف أصبح أرفع مسؤول حزبي في مجال الإيديولوجيا والإعلام والدعاية، فلقد أظهر نشاطاً استثنائياً في استبدال الكثير من الشخصيات المفتاحية في هذا المجال. كذلك أدخل تعديلات جوهرية في أسلوب العمل. إضافة لذلك أجرى تعديلات في المناصب القيادية لنقابات واتحادات الأعمال الفكرية، بحيث أصبحوا من الموالين النشطين لغرباتشوف تماشياً مع أفكار معلمه وحاميه، دعى يعقوبليف إلى نشر «الحرية الفكرية» في المجال الثقافي. هذا يعني على الصعيد العملي وكما حصل أثناء المقابلة مع كتاب روسيا التي جرت في شهر كانون أول عام 1985، حيث قدم الشاعر يغفيني يفتشنكو دعوة طالب بها يعقوبليف شخصياً بالسماح بنشر الأعمال الفكرية التي منعت الرقابة نشرها سابقاً.

كذلك الأمر، في أثناء اجتماع ممثلي اتحاد السينمائيين الذي جرى في شهر نيسان عام 1986 ، دعم يعقوبليف شخصياً ترشيح حليفه الفكري إيليان كليموف

لمنصب رئيس الاتحاد، حيث تم انتخابه بالفعل. بنفس الطريقة تقريباً استطاع يعقوبليف من تعيين كريل لافروف رئيساً لاتحاد العاملين في المسرح.

الشيء الوحيد الذي فشل فيه، هو عدم تمكنه من تعيين رجله في منصب رئيس اتحاد كتاب روسيا، حيث تم انتخاب شخصاً آخر.

كذلك بذل يعقوبليف كل ما في وسعه لتعيين أنصاره على رأس جهاز الرقابة المسؤول عن مراقبة البرامج في وسائل الإعلام والمطبوعات، في نهاية عام 1985 وبداية عام 1986 ولأسباب مجهولة وبدون أي تفسير تم تجميد عمل هذا الجهاز في مراقبة عمل وسائل الإعلام، والمطبوعات، حيث تم تحويل مسؤولية ذلك على عاتق رؤساء تحرير كل وسيلة إعلامية، حصل ذلك دون مناقشة الموضوع داخل المكتب السياسي.

بنفس الأسلوب أقدم يعقوبليف على إجراء تغيرات على مناصب رؤساء دور النشر والمطابع، إضافة إلى ذلك قام بتعيين الموالين له في المجال الثقافي ومحرري الصحف والجرائد الهامة، وتم اختيار الجميع من المعادين للتوجهات الاشتراكية وللدور القيادي للحزب الشيوعي وحتى لوجوده أساساً، حيث قاموا بما يلزم لتحقيق هذه التوجهات. هكذا تميزت تعيينات يعقوبليف لقد شملت بشكل خاص الجرائد والمجلات ذات الشعبية الواسعة. مثل المجلة الأدبية الشهرية العالم الجديد «نوفي مير»، والمجلة الأسبوعية الشعلة «اغنيوك» وجريدة «أنباء موسكو»، و«الأدب السوفيتي»، و«مسائل أدبية».

إضافة إلى ذلك، تم تعيين يوري فارنوف مسؤولاً عن قسم الثقافة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. ووزيراً للثقافة ثم تم تعيين فاسيلي زاخروف. أما يوري أفاناسيف (الذي انضم إلى معسكر يلتسن فيما بعد) فلقد عين مسؤولاً عن الأرشيف التاريخي الحكومي في العاصمة، لعب هؤلاء الأشخاص دوراً هاماً جداً في الحملة الإعلامية الشرسة المعادية للزعيم ستالين وحتى ضد الحزب الشيوعي نفسه، لقد انقلبوا على الحزب وعقيدته ودوره في المجتمع ووضعوا كل ذلك خلف ظهورهم.

لقد قام غرباتشوف ويعقوبليف شخصياً بالتخطيط لهذه الحملة ومضمونها

وأهدافها معللين ذلك بتنفيذ سياسة «العلنية والشفافية». لقد حضروا لهذه الحملة من خلال تنصيب الموالين لهم في المناصب القيادية في مجال الثقافة ووسائل الإعلام، ودعوا المثقفين الذين يشاطرونهم الرأي للاشتراك بتلك الحملة، والغاية من ذلك تعريض الحزب والدولة إلى نقد هزلي، إضافة لذلك منع الحزب من القيام بردة فعل معارضه أو حتى الدفاع عن موقفه. أن كيل الاتهام «بالستالينية» كانت من الطرق المفضلة في خوض حربهم الدعائية. يؤكد الكاتب جون وكارل شيبرد في كتابهما الذي عنوانه «داخل اتحاد الكتاب السوفييت»، أن يعقوبليف في النصف الثاني من عام 1989 أشرف شخصياً على طبع ونشر كميات كبير من مذكرات انستاس ماغويان الذي يحوي على اشد الانتقادات بحق ستالين ودوره في الحرب العالمية الثانية.

❖❖❖

تعتبر اللحظة الرسمية لتنفيذ انقلاب غرباتشوف من الأعلى «باتجاه السياسة الجديدة والشفافية» هي يوم حديث غرباتشوف في مدينة كراسنادار في أيلول من عام 1986. لقد كانت كلمة السر من «الأعلى» لتفعيل نشاط كافة القوى المعادية للاشتراكية وتوجهاتها في هذه المدينة الصغيرة التي تقع بالقرب من مدينته التي ولد بها ستافربول، لقد شعر وكأنه في بيته لذلك أدلى بحديثه بكل هدوء وأمان واطمئنان، حديثه ذاك تم اذاعته في جميع محطات التلفزة العالمية، حيث حدد طبيعة وجوهر برنامجه السياسي.

إن العدو الأساسي الذي يعرقل سير الإصلاحات تم تحديده وهو «البيروقراطية في الوزارات والانعزاليين داخل الحزب».

في هذا الخصوص أكد سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل غرباتشوف بوضوح وبصريح العبارة قائلاً: «أن الحزب لخدمة الشعب والناس، أنه ليس مزية، أذكر لمن نسي ذلك».

في خطابه ذاك، دعي المرة الأولى إلى تكريس مفهوم الديمقراطية طالباً تحقيقها على ارض الواقع.

في الكتاب المنشور عام 1989، وعنوانه «زمن التحولات، والتغيرات في

روسيا، نظرة شخص من الداخل» للمؤلفان روي ميدفيدف وجيلتو كيزي، الذان أكدا، بأن حديث غرباتشوف في كراسنادار أثار ضجة حقيقية. وحسب رأي المؤلفات، فإن ذلك الحديث فتح الأبواب مشرعة لكافة أشكال النقد الموجه إلى الحزب. وكان التركيز في الدرجة الأولى إلى ستالين والـ «الستالينية». في الحقيقة أن ذلك أصبح واضحاً تماماً فيما بعد داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه وعلى الأخص في الغرب، أن حملة غرباتشوف الناقدة لعهد ستالين كانت ضرورية تمهيداً للمرحلة الثانية وهي نقد التعاليم اللينينية والتوجهات الاشتراكية بأسرها ودورها في المجتمع.

في هذا الخصوص وابتداءاً من عام 1986، تم البدء بنشر الأعمال الأدبية التي تتضمن نقداً لستالين وفترة حكمه والتي كانت ممنوعة سابقاً. في عام 1984 تم إنجاز فيلم سينمائي بعنوان «الندم» للمخرج جنكيز ابولاذزي يروي قصة التطهيرات التي حدثت في أعوام الثلاثينات من عهد ستالين، في البداية تم عرض الفيلم أمام جمهور محدد من المشاهدين. حسب رأي روي مدفيديف، أن ذلك الفيلم الذي أعجب غرباتشوف. بعد عرضه حقيقة سياسية أكثر منها ذات مقصد ثقافي، ويعد ذلك في حد ذاته «تحولاً انقلابياً».

في موسكو وفي مسرح كمسمول لينين تم عرض مسرحية «دكتاتورية الضمير» للمخرج ميخائيل شاتروف الناقدة للعهد الستاليني. وبالرغم من معارضة ايفور ليخاتشيف لطباعه ونشر أعمال اناتولي ريباكوف، «أولاد أرباط» إلا أن غرباتشوف شخصياً تبنى نشرها.

بالرغم من اعتراض رئيس اتحاد الكتاب السوفييت، أعلنت مجلة «العالم الجديد» الشهرية أنه ابتداء من عام 1987 سوف تنشر رواية «الدكتور جيفاغ» للمؤلف باريس باستتيك والتي كان محظوراً نشرها. كانت علامة بارزة عندما تبني غرباتشوف شخصياً قرار إعادة المنشق السوفيتي المشهور اندري ساخاروف من المنفى.

أن تصرفات غرباتشوف تلك كانت مسار ترحيب كبير من قبل الغرب. الاستثناء الوحيد، هو كان من قبل المراسل الصحفي الأمريكي الشيوعي مايك

داودوف (حتى في صفوف الحركة الشيوعية العالمية) والذي سمح لنفسه - في ظل الموافقة الشاملة - أن يلاحظ أنه لم يحصل أن قامت سابقاً سلطة حاكمه أو حزب حاكم بيده كافة مقاليد الأمور، أن يسلم أعداؤه الذين يسعون لتدميره سلاحاً قاتلاً ولم يتوانوا عن استخدامه بالفعل. هذا حصل من قبل قادة الحزب الشيوعي السوفيتي في ظل حكم غرباتشوف فقط.

في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرون خرج غرباتشوف كلياً عن الطريق الذي خطه الرئيس الراحل اندربوف وتصوراته حول ضرورة القيام بإصلاحات من نمط حياة المجتمع وأسلوب قيادة الحزب الشيوعي للدولة والمجتمع: «والشفافية.. لقد استطاع غرباتشوف بدهاء كبير وبكثير من العبارات المنمقة أن يغطي انحرافه عن الخط الذي لتزم السير عليه منذ البداية وهو نهج اندربوف ولم يتم الإفصاح عن أهدافه الحقيقية ولم تظهر الصورة الجلية عن انقلابه إلا في عام 1987.

حسب المعطيات التي قدمها المؤرخ غ. جيل في بحثه «نهاية نظام الحزب الواحد» الصادرة عام 1994 يؤكد على تفشي العديد من المشكلات التنظيمية الجدية، وسيادة الرأي الواحد على سبيل المثال انتشار ظاهرة المداهنة والمصلحية والمرآة. وسياسة اختيار وترفيع الكوادر الحزبية حسب الولاء الشخصي للمسؤول، وكذلك انتشار الفساد وخصوصاً في بعض الجمهوريات القومية.

في بداية استلام غرباتشوف للسلطة، أكد على التمسك بنهج اندريوف ونمط تفكير، لذلك أعلن وقتها أنه من خلال زيادة الانضباط والنقاء والمردود في العمل والالتزام بالشفافية إضافة إلى دراسة وتحليل ما يحصل داخل الحزب والحكومة، نتمكن من تلافي كافة الأخطاء والظواهر السلبية. لهذا السبب تم في مؤتمر الحزب تبنى نظاماً داخلياً جديداً للحزب يتيح مزيداً من الصرامة والشفافية والنقد والنقد الذاتي الذي يتيح زيادة المسؤولية والعمل الجماعي.

وبدلاً من تنفيذ مقررات الحزب في الحياة العامة والتي تضمن مرونة وإمكانية كبيرة في العمل، تم الانعطاف بشكل حاد باتجاه طريق مغايرة، إذا دعى الحزب إلى أن يعيد «بناء نفسه». لقد كانت دعوة مفاجئة تماماً لأعضاء

الحـزب وخصوصـاً أن توصـيات المـؤتمر دعـت إلى إعـادة بنـاء المجتمـع وتـدعيم دور الحزب. هنا بدأت تظهر علائم عدم الرضا ورفض السياسات الجديدة داخل الحـزب على كافة المستويات.

❖❖❖

إضـافة إلى الخطـوات الـتي قـام بهـا علـى صـعيد السياسـة الداخليـة والإيديولوجيا، أقدم غرباتشوف على القيام بعدد من المبادرات المشبوهة على صعيد السياسة الخارجية. هنا أيضاً، في البداية لم يلاحظ أيضاً انحرافات عن السياسة التقليدية للاتحاد السوفيتي ومبادئها وأهدافها على المستوى الخارجي. وهكذا استمر على سبيل المثال التأكيد على دعم ومساعدة حركات التحرر الوطنية لغاية عام 1987 وما بعده، ولم يلاحظ أي انحرافات تذكر عن هذا الخط، بل وربما هناك بعض التقدم.

وكما حصل بما يخص المجالات المتعلقة بالحياة الاجتماعية والسياسية أخذت تظهر هنا أيضاً عبارات ومصطلحات جديدة في البداية.

في خطابات غرباتشوف الأولى التي عكست برنامج عمله منذ عام 1985، لم يستشف منها أي إشارة تنازل أو مهادنة بما يخص الموقف من «الإمبريالية» بل على العكس مع بداية تسليمه للسلطة أعلن عن إدانته الشديدة لما تقوم بها الدول الرأسمالية من أعمال عدائية تجاه الدولة الاشتراكية وزيادة حدة التوتر على المستوى العالمي. لكن مع حلول خريف ذلك العام كادت تنعدم عبارات مثل «الإمبريالية» «الدول الرأسمالية» «حركات التحرر الوطني» من قاموس غرباتشوف في خطاباته العامة. مع أن الأوضاع في العالم بقيت على حالها دون تغيير. أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي السابع والعشرين عام 1986 لم يلاحظ إلا مرة واحدة تم التطرق خلالها إلى «الإمبريالية» في التقرير السياسي الذي تلاه غرباتشوف أمام المؤتمر وذلك عند ذكر الأوضاع في أفغانستان وبعدها أكد غرباتشوف عند حديثه عن برنامج إعادة البناء في مؤلفه «البرسترويكيا نمط تفكير جديد بين بلدنا والعالم أجمع» الصادر عام 1987، والذي يعرض فيه مبادئ جديدة، و«تفكير جديد» يستدعي ضرورة إعادة النظر في الإيديولوجيا المتعلقة بالسياسة الخارجية. وحسب

رأيه هذا يستدعي تغيير مفاهيم الصراع الطبقي، وتضامن العمال و«القيم الإنسانية الخالدة»، السلام والتعاون... الخ.

لقد أكد لينين في زمنه على جوهر الانتهازية اليمينية، وإمكانية التراجع عن المبادئ الأساسية، وأهمها - الصراع الطبقي للحصول على تنازلات ذات طابع مؤقت. وهذا يسمح بالتراجع أو الوصول إلى حلول وسط مع العدو الطبقي على أمل الحصول على أفضل الوسائل لتحقيق التقدم بما يخص العلاقات الدولية.

على هذا الصعيد، فإن غرباتشوف قد أجرى بعض التغيير في التعابير والمصطلحات السياسية والتي اتبعها بخطوات على صعيد السياسة الخارجية. في البداية عرض بعض المبادرات حول «دعم السلم العالمي ونزع السلاح» كيف تم حينها التعاطي معها؟ بعض تلك المبادرات تميزت «بالشجاعة» وبطرق مبتكرة. لحل المشاكل من تلك المبادرات على سبيل المثال، أعلن غرباتشوف عن وقف التجارب الذرية من جانب واحد، وكذلك أعلن عن تقليص كبير في أعداد الصواريخ النووية ذات المدى المتوسط والتي كانت مصوبة على أهداف داخل أوروبا الغربية والتي لا تطالها المنظومات المضادة للصواريخ.

أثناء لقاء القمة في جنيف بين ريغان وغرباتشوف سعى الأخير بكل قوة إلى كسر الجمود في العلاقة بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا.

كذلك أقدم على مبادرة «هامة» حيث اقترح تقليص الأسلحة الإستراتيجية بنسبة 50٪ والتي نفذها الاتحاد السوفيتي من طرف واحد.

أن هذه المبادرات أدت إلى تخفيف حدة التوتر العالمي، إضافة إلى ذلك زادت من شهرة غرباتشوف في العديد من دول العالم. لكن أن الكثيرين خارج أسوار الكرملن شعروا بعدم الارتياح، وذلك بسبب التنازلات وحيدة الجانب الذي يقوم بها الاتحاد السوفيتي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يخل بميزان القوى لصالح الأمريكيين مقابل لا شيء.

مع بداية عام 1986، أخذت منازلات غرباتشوف تأخذ أشكالاً وأحجاماً جديدة، وخصوصاً بعد أن اتخذ ريغان وإدارته قراراً في عام 1981 بزيادة الإنفاق العسكري بنسبة كبيرة. في حين كانت دعايته تملأ العالم بضجيجها عن «الخيار

صفر» الهادف كما يقولون لتصحيح الأوضاع العالمية وتخفيف التوتر هنا قدم الاتحاد السوفيتي مبادرة تفضي بسحب قواعده الصاروخية من القارة الأوروبية، مقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم نشر صواريخها الجديدة في المستقبل. هنا تم إهمال أسلحة جيوش دول حلف الناتو في أوروبا الغربية بشكل كامل.

«أن الخيار صفر» الذي تبنته أمريكا لم يكن إلا عبارة عن شعار إعلامي، رفعته لإجبار الاتحاد السوفيتي على تقديم تنازلات مجانية من طرف واحد يمنح الغرب تفوقاً عسكرياً واستراتيجياً. من جهة ثانية حاولوا عبر هذا الشعار «الرماد في العيون» مدعين أن هدفهم تدعيم السلم العالمي على الكرة الأرضية، علماً أن الدوائر الحاكمة في أمريكا والغرب عموماً قد أصيبت بالدهشة عن تغير موقف الاتحاد السوفيتي تجاه «الخيار صفر» وذلك بعد استلام غرباتشوف السلطة مباشرة، والذي كان يعد سلبياً. في تقرير الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي حول مسألة السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي والذي أعد في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقدة في 16 كانون ثاني عام 1986 اعتمدت خطة لإزالة الأسلحة النووية مع قدوم العام 2000، هذا يعني تبني خطة ريغان في «الخيار صفر».

وهكذا لو أن غرباتشوف توقف عند هذا الحد، واعتماداً على المبادرات التي تقدم بها، جرى محادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الحصول على تنازلات من الطرف الثاني، عندها يمكن القول أن مبادراته قد أعطت نتائج إيجابية ومع العلم أنه بعد تسعة أشهر من تغيير الاتحاد السوفيتي لموقفه السلبي من «الخيار صفر» لم يلاحظ من قبل الشريك الآخر أي ردة فعل إيجابية أو مبادرة. حتى أثناء اجتماع القمة بين ريغان وغرباتشوف في ريكيافيك في ايسلاندا لم يصدر عنها أي كلمة بما يخص ذلك.

وهكذا لم يتمخض عن كل تلك المبادرات سوى الوعود الفارغة والكلمات الرنانة التي لا قيمة عملية لها. ومن المؤكد أنه لم يحصل أي تراجع في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في الاستمرار في «مبادرة الدفاع الإستراتيجية» أو ما عرف بتسميتها «حرب النجوم».

مع نهاية عام 1985 وبداية عام 1986 لوحظ تراجع موقف غرباتشوف عن ثوابت الاتحاد السوفيتي بما يخص أفغانستان. كما هو معروف أن الحكومة السوفيتية قبلت المناشدات المتكررة التي قدمتها الحكومة الأفغانية الشرعية بقيادة حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني لمساعدتها في حربها ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة المدعومة من المخابرات المركزية الأمريكية التي شنت حرباً ضد الحكومة الثورية هناك.

في مسعاه لإيجاد طرق لحل المشاكل المستعصية التي تواجهها أفقر دول العالم، قام حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني بإصدار قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأرض على الفلاحين، وأعطى المرأة حقوقها المدنية ومساواتها مع الرجل. كما تم خوض حملة لمكافحة الأمية شملت 90٪ من مواطني البلاد.

بالرغم من كل تلك التطورات التي صبت في صالح أفراد الشعب الأفغاني، إلا أن ردة فعل الطبقات الإقطاعية من ملاك الأراضي ومقاومتها لتلك الإصلاحات كانت عنيفة جداً بالاشتراك مع تشكيلاتها المسلحة. من خلال معطيات الوثائق المدونة عام 1981 والتي تعكس الوضع الحقيقي في أفغانستان والتي ظهرت إلى العلن عام 2001 في نيويورك من قبل الباحث فيليب بونسونسكي عنوانها «حرب واشنطن السرية في أفغانستان» والتي توضح بجلاء الحقائق الدقيقة عن الأوضاع في أفغانستان. حيث كانت تقوم العصابات المسلحة بقتل المعلمين والمعلمات بكل قسوة ولم يوفروا حتى الفتيات اللات يرتدن المدارس. وهناك وثائق لا يمكن ضحضها أن تلك العصابات المسلحة كانت تتلقى أوامرها من المخابرات المركزية الأمريكية والتي كانت تدعمها بالمال والسلاح. وكان الهدف من ذلك هي زيادة تورط الاتحاد السوفيتي في تلك الحرب.

حول هذه المسألة أعلن بريجنسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، «كنا نفعل كل ما في وسعنا وعن سابق إصرار حول هذه المسألة أعلن بريجنسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، «كنا نفعل كل ما في وسعنا وعن سابق إصرار وتصميم لكي تزيد من احتمال اجتياح الاتحاد السوفيتي لأفغانستان.

(في السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية،

أكد برجنسكي في الكثير من المقابلات الصحفية والكتب المنشورة والخطب على افتخاره بما قام به من دور كبير في خلق «الأزمة الأفغانية».

في الكتاب الصادر عام 1998 في جامعة برستون الأمريكية للمؤلف سار فيدلسون حول الأزمة الأفغانية والذي يوضح فيه الدور الفعلي الذي لعبته المخابرات المركزية الأمريكية في أفغانستان والذي تقيمه من حيث الحجم، بأنه أضخم عملية عسكرية سرية تم القيام بها بعد الحرب العالمية الثانية.

بالمقابل، فإن الموقف السوفيتي سواء كان في عهد برجنيف أم في عهد اندربوف (وتشرنينكو، فكان ينبع من مبادئ إيديولوجية، حيث تم اعتبار تلك المساعدة المقدمة إلى الشعب الأفغاني عبارة عن واجب أممي يعكس التضامن الطبقي ضد الإمبريالية وتعد مساعدة محقة ومشروعة.

من الغريب، أنه في الأشهر الأولى لحكم غرباتشوف إلى بعد توليه السلطة في شهر نيسان عام 1985، قام بتكثيف الدعم العسكري السوفيتي لأفغانستان. وزيادة التواجد فيه. لمزيد من المعلومات حول ذلك يمكن مراجعة كتاب «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي، في أعوام 1985-1991 للكاتب جيري هيو (المنشور في عام 1997 في معهد بروكلين للدراسات الإستراتيجية في واشنطن). في ذلك الكتاب توجد معلومات مأخوذة من مذكرات فلاديمير كرتشكوف آخر رئيس للمخابرات السوفيتية.

مع العلم أنه منذ عام 1984 بدأ غرباتشوف بإعطاء إشارات حول إمكانية سحب القوات السوفيتية من أفغانستان. طرح هذا الأمر للمرة الأولى على مستوى عال في لقاء القمة في جنيف مع الرئيس ريغان. تكرر هذا الاتجاه لاحقاً في شهر شباط عام 1986 في أثناء انعقاد الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرين. في التقرير السياسي وخطبه في المؤتمر، اتهم غرباتشوف الإمبريالية، أنها المتهم الرئيسي في نشوء واستمرار النزاعات المسلحة في العالم ومن ضمنها الصراع في أفغانستان. إضافة إلى ذلك لوحظ تراجع وانكسار في نبرة خطابه بشكل غير معهود ولا يشابه النبرة العالية التي كانت تتصف بها خطابات قيادات الاتحاد السوفيتي في السابق.

على سبيل المثال أحدث غرباتشوف مصطلحاً جديداً ميزة عن أسلافه إذا أصبحت القضية الأفغانية عبارة عن «جرح نازف» بدلاً عن «ضحية من ضحايا الإمبريالية والعدوان الاستعماري».

❖❖❖

إن الانقلاب الحقيقي بما يخص الوضع في أفغانستان لوحظ جلياً بعد اللقاء الذي حصل في ريكيافيك بين الرئيسين ريغان وغرباتشوف في شهر تشرين أول عام 1986. على أغلب الأحول تولدت لدى غرباتشوف ومستشاريه قناعة بضرورة الانسحاب الكامل من أفغانستان، لكي يعطي الجانب الأمريكي موافقة إيجابية على بحث قضايا تقليص الأسلحة والحد من سباق التسلح. وحسب رأي سارة مندلسن والتي اتطلعت على الأرشيف السوفيتي، قد يكون الموافقة على الانسحاب من أفغانستان بسبب تراجع التأييد الشعبي داخل الاتحاد السوفيتي نفسه.

لكن من المحتمل أن تكون أسباب أخرى وأقرب إلى الحقيقة ربما السبب الأساسي لقرار الانسحاب من أفغانستان المفاجئ وغير المتوقع. هي قناعة غرباتشوف الشخصية، لكي تتكلل خططه بالنجاح في «البريسترويكا» لا بد من توفر ظروف دولية مواتية وخلق مناخ من التعاون، والثمن الواجب دفعه هو التخلي عن أفغانستان.

بنتيجة اجتماع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الذي انعقد في 13 تشرين الثاني عام 1986 أعلن غرباتشوف التالي: «مرت 6 سنوات ونحن نخوض الحرب في أفغانستان. وإذا لم نغير من أسلوب وطريقة تعاطينا وسياستنا قد نبقى هناك ربما عشرين أو حتى لثلاثين سنة قادمة». أن هذا الموقف وضع البداية للبحث الرسمي للأزمة الأفغانية داخل الدوائر الرسمية في الاتحاد السوفيتي وخارجه في الدول المهتمة في هذا الشأن.

في الشهر التالي أبلغ غرباتشوف الرئيس الأفغاني نجيب الله، أن الاتحاد السوفيتي سوف يبدأ سحب قواته من أفغانستان في عام 1988. عندها لم يتخيل أحداث الأمور ذاهبة إلى استسلام كامل ومن جانب واحد، كما تثنى أن نرى ذلك عام 1987. لقد أعتقد أن أمريكا سوف ترد على مبادرة الاتحاد السوفيتي وأن تقابلها بوقف الدعم المالي والعسكري للقوى المعادية للحكومة الأفغانية على

حيادية أفغانستان ووحدة أراضيها.

حسب رأي يعقوبليف، بعد أن أعلن غرباتشوف موقفه حول أفغانستان وإذاعة في العالم، تولدت لديه قناعة تامة بضرورة منع أي معارضة له ومنع أي اعتراض أو حتى تفكير في صوابية قراره في الانسحاب وحيد الجانب من أفغانستان.

تستنتج سارة مندلسن، أن أسباب التغير الحاصل في نهج السياسة الخارجية لا يعود سببه للانكسار العسكري في المعارك. وليس سببه الضغط الشعبي أو الرأي العام داخل البلاد. بل أن غرباتشوف ومجموعة مساعديه قرروا أن «يضحوا» بمبدأ «التضامن العالمي». لأن ذلك حسب تخيلهم قد ينعكس إيجاباً على نهج «البيريسترويكا» أي إعادة البناء.

هنا يجدر التذكير أن التغيرات في مجال السياسة الخارجية والداخلية والتراجع عن الثوابت العقائدية للاتحاد السوفيتي لم تحدث دفعه واحدة. بالرغم من أنه منذ خريف عام 1985 أخذت تلاحظ مؤشرات محددة لبعض التغيرات، لكنه لا أحد تخيل الحجم الحقيقي لتلك التراجعات، وما ينتج عنها من كوارث ومصائب حلت على البلاد جراء ذلك إضافة لذلك، أن جميع تلك التغيرات لم تكن، متوقعة حتى الآن، ويصعب إيجاد تفسير واضح لسير الأحداث المبهم. حتى في عام 1985 لم يكن معلوماً إلى أين يقود غرباتشوف البلاد في واقع الأمر.

أن الانطباعات والإشارات التي كانت تأتي عموماً من الخارج تتصف بالتشتت والتناقض. حتى أن غرباتشوف في ذلك الوقت يتحدث عن بعث اللينينية وعن تطور وتحديث منظومة الاشتراكية. كذلك أعلن مراراً أنه لا ينوي التخلي عن الايديولوجيا الاشتراكية أو الابتعاد عن أسلوب التنمية الاشتراكي. بل كان يؤكد على ضرورة «تكيف» أو أقلمتها مع الواقع الدوري الجديد. حتى أنه بعد إعلانه عن احتمال الانسحاب من أفغانستان، زاد من دعمه لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب أفريقيا بزاعمة نلسن ماندلا في نضاله لنيل التحرر. حول ذلك يتحدث الكاتب فلاديمير شوبين في كتابه «حزب المؤتمر الوطني الإفريقي - وجهة نظر من موسكو» الصادر عام 1999 في جنوب إفريقيا.

كان من الواضح جداً أن أولى انحرافات غرباتشوف «اليمينية» كانت في

المجالات الإيديولوجية وعلى صعيد السياسة الداخلية والخارجية. من الواضح أنه في هذه المجالات شعر بنفسه أكثر تحرراً. مع العلم أنه من الممكن أن تظهر بعض المعارضة أو درة فعل من قبل بعض المؤسسات الحزبية أو الحكومية أو المنظمات الشعبية أن التغييرات في المجال الاقتصادي من نفس السياق بدأت فقط في عام 1986.

❖❖❖

بلا شك أن الجانب «الخطر والمريب» في مبادرات غرباتشوف كانت في النواحي الاقتصادية، حيث كان ينوي التخفيف من قيود المركزية في التخطيط الاقتصادي ومستقبلاً من الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

في مؤتمر الحزب دعى غرباتشوف إلى منح المؤسسات والمنشآت مزيداً من الحرية والاستقلالية، لكي يتحملوا المسؤولية لكي يأخذوا مسؤولياتهم الكاملة في مجال «رفع مستوى الكفأة والفاعلية وبالتالي زيادة الربح وتحقيق أفضل النتائج». حسب رأيه، على الأجهزة المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي أن تعطي مزيداً من الحرية في بعض «المسائل الاقتصادية الجارية، لتركز اهتمامها على التطوير الاقتصادي الاستراتيجي بعيد الأمد واستخدام أحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا في المجال الاقتصادي بحيث يتاح للمؤسسات الإنتاجية إمكانية زيادة خططها الإنتاجية بشكل مستقل من السلع والبضائع. بحيث يكون دخل ورواتب عمال المؤسسة مرتبطاً مع تلك الزيادة في الإنتاج بشكل مباشر موازناً مع «التحرر» من أجهزة التخطيط المركزي «الخطة الحكومية» وابتعادها عن التدخل بـ «المسائل الاقتصادية الجارية» مع إمكانية منح صلاحياتها إلى الإدارات التي تتبع لها تلك المؤسسات. بحيث يمكن أن يصبح القسم الأكبر من مهمة القيادة العملية على عاتق الجمهوريات أو المحافظات أو المقاطعات أو المدن. لقد أكد غرباتشوف حينها في مؤتمر الحزب مهما تكن هذه التغيرات جذرية فهي لن تطال في أي حال من الأحوال من مصالح الشعب لصالح الأقاليم. لقد أكد كذلك أن الأمر يتعلق فقط بتغيير «أساليب العمل» ولن تمس أو يتم التراجع عن مبادئ الاشتراكية باعتبارها الأساس في التنمية وقيادة وتوجيه الاقتصاد.

من خلال فهم مضمون خطاب غرباتشوف في مؤتمر الحزب، فإن غرباتشوف «فتح» الباب أمام قيام شتى أنواع الملكيات غير الحكومية، ومن ضمنها مشاريع ومصانع خاصة. ولقد أشار إلى أن «الملكية التعاونية، لم تستنفذ بعد كامل طاقتها في الإنتاج الاشتراكي» ودعي إلى تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة لتشكيل وتطوير المشاريع التعاونية.

كل هذا كان من الممكن أن يكون مفيداً لو كان الحديث يدور حول الجمعيات الحقيقية.

لكن وكما تبين على أرض الواقع، أن غرباتشوف كان يعني المشاريع ذات الملكية الخاصة وهذا على الأغلب ما لا يوافق عليه أغلبية أعضاء المؤتمر.

لقد كانت عاطفة الأمين العام تعكس ميله إلى المشاريع الخاصة «التابعة للاقتصاد الثاني» معلناً عن أنه وكما أظهرت «التجارب أنه من خلال قليل من التجهيزات الجيدة الموجودة في المشاريع الخاصة المدارة بفاعلية غالباً تثبت جدارتها.

«عند محاربة الأعمال غير المنتجة والدخل الناتج عنها واعتباره غير شرعياً، هذا لا ينطبق على من يحصل على دخل إضافي من خلال العمل الخاص. إضافة إلى ذلك، فإن الدولة سوف تدعم كافة أشكال الأعمال التي تلبي حاجات المواطنين. يجب التدقيق في عمل الأشخاص. ويقصد هنا الأعمال التي تتوافق مع المبادئ الاشتراكية والتي تعتمد أما على الأسس التعاونية أو على أساس عقود مع مؤسسات ومشاريع اشتراكية. أن المجتمع والناس سوف يربحان جراء ذلك هذا ما أعلنه غرباتشوف حينها. هنا وكعادته دعى إلى: «التفريق بين الدخول غير الإنتاجية الطفيلية على المجتمع وإيجاد العلاج لها». كذلك نبه إلى عدم جواز الحصول على مردود مالي من أعمال الاحتيال، أو الأعمال غير المنتجة. التي يتم الحصول عليها من غير جهد لقد قصد من وراء ذلك «مجموعة الناس الذين يسعون للربح من دون أن يحققوا أي فائدة للمجتمع». كذلك أكد غرباتشوف أن الهدف الأساسي للإصلاحات هو «إنشاء منظومة شاملة وفعالة ومرنة للقيادة والتي تسمح بإظهار الإمكانيات الحقيقية للاشتراكية».

❖❖❖

لكن أن تطور الأحداث أظهر، أن الغاية من تلك التصريحات والدعوات لست إلا من قبيل زر «الرماد في العيون» بهدف التغطية والتمويه على الأهداف الحقيقية لجملة التغيرات الحاصلة لبعض الوقت بهدف تعزيز نشر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. من الطبيعي تماماً أن مثل تلك القرارات التي تصدر من داخل المؤتمر سوف تكون متناقضة - من حيث الجوهر والمضمون مع الهدف من الإصلاحات الاقتصادية مع قوة الإرادة عند محاولة تطبيقها على أرض الواقع.

وهكذا فإن غرباتشوف أيد القانون الداعي لمكافحة الأعمال غير الإنتاجية، وأحداث جهاز خاص يعني بجودة السلع والمنتجات (لجنة الجودة الحكومية). ومن جهة ثانية فإن الأمين العام قد أعطى الضوء الأخضر لمزيد من «الحريات الاقتصادية» والتي تشرع مستقبلاً نشاط القطاع الخاص في الاقتصاد.

وهذا نجد أنه في شهر آب من عام 1986 أعطى للمؤسسات الحكومية الحق في النشاط الاقتصادي خارج البلاد، هذا يعني في واقع الأمر السماح بإخراج رؤوس الأموال إلى الخارج.

في نفس السنة في شهر تشرين أول أعلن غرباتشوف عن السماح بنوع محدد من «التعاونيات الإنتاجية»، وكانت عبارة عن ستار للسماح بإقامة مؤسسات ذات ملكية خاصة. في شهر تشرين الثاني أعلن مجدداً عن التوسيع في حجم النشاط الاقتصادي الخاص.

في الدراسة التي قدمها غريغوري غراسمان بعنوان «الاستقلالية المدمرة. ضوء في نهاية النفق» المنشورة عام 1998 في المرجع تحت إشراف ستيفان. ف. كوين بعنوان «الدور التاريخي لاقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي، حيث يؤكد الكاتبان أن المغذي الحقيقي للقرارات المتخذة من قبل غرباتشوف أصبحت مفهومه الهدف بشكل واضح مع نهاية عام 1987 وما بعده. ولقد نتج عنها ثلاث نتائج على الأقل:

أولاً - تبين أن إعطاء الحق للنشاط الاقتصادي في خارج البلاد كان بمثابة «الضوء الأخضر» لبعض النخب لتهريب مليارات الدولارات من العملة الكاش إلى الخارج.

ثانياً - تبين أن «التعاونيات» التي أعطيت الحق بامتلاك الأموال، أضحت

وسيلة شرعية لسرقة مؤسسات الدولة من خلال نشاطها «كالمنشار» الذي يأكل «على الطالع وعلى النازل».

ثالثاً - أن قانون تنظيم ما يسمى النشاط الاقتصادي الخاص، أضحى غطاء شرعياً لما يسمى «اقتصاد الظل» الغير قانوني، بدلاً من دعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة والشرعية.

إن تلك الإجراءات أدت إلى تقوية موقع «الاقتصاد الثاني» وطبقة البرجوازية الصغيرة والتي هي بالأساس من أكثر الطبقات نشاطاً وقذارة والتي مهدت الطريق لقيام الملكية الخاصة والتغلغل في مفاصل الحزب والدولة.

ربما من خلال هذه التصرفات مهد غرباتشوف الطريق من خلال نهجه السياسي إلى التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي من حيث لا يدري وربما كان كل ذلك مخططاً له عن سابق إصرار وتصميم.

❖❖❖

إن هذه التصرفات تبدو من الخارج على أنها متناقضة، لكنها في الواقع كانت محبوكة بكل دهاء ومكر في خطة غرباتشوف التكتيكية، مع رغبة جماعية في التغيير من قبل الحكومة وكذلك من قبل بعض القيادات النافذة في الحزب، هذا يفكر غياب أي معارضة حتى الكلامية منها لما يجري وخصوصاً في أول سنتين من قيادة غرباتشوف. أن تطور علاقته مع الرجل الثاني في الحزب ايفور ليخاتشيف يعد مؤشراً بارزاً يدل قلة الفاعلية والتناقض وانعدام النقد داخل الحزب. تلك التصرفات التي كانت خجولة في البداية ثم أضحت أكثر فاعلية وتعكس سياسة عامة للحزب.

ولد ليخاتشيف في سيبيريا عام 1920، أمضى طفولته وشبابه في مدينة نوفاسيبريك التي تعد مركزاً صناعياً وعلمياً كبيراً، عمل والده في أحد المعامل. في شبابه انتسب إلى معهد الطيران في موسكو. أثناء الحرب عمل في معمل إنتاج الطائرات المقاتلة. انتسب إلى الحزب عام 1944، بدأ حياته الحزبية في محافظة نوفاسيبريك سكرتيراً في لجنة المقاطعة للشبيبة الشيوعية. في عام 1959 أصبح السكرتير الأول في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مدينة نوفاسيبريك في

أعوام 1961-1965 عمل في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في موسكو، بعد ذلك وبناءاً على طلبه عين في منصب السكرتير الأول في اللجنة المركزية للحزب في محافظة تومسك السيبيرية، ولمدة 17 عشر عاماً.

ما يميز شخصية ووجهات نظر ليخاتشيف في أنه لم يكن يوافق على توصيف فترة حكم برجنيف على أنها كانت فترة «جمود» كان دائماً يتذكر بفخر ما تم إنجازه وبناؤه في تومسك وباقي أرجاء المحافظة في حينها في تلك السنوات. كان يردد دائماً: «أنا ببساطة بنيت الاشتراكية هناك، مشاركين الملايين من أبناء المحافظة»! هذا ما كتبه المؤرخ ستيفن ف. كوين عن ليخاتشيف. الذي يعد من أفضل المختصين في شؤون الاتحاد السوفيتي والحياة السياسية هناك: «أن ليخاتشيف الإنسان المتوازن والحكيم والمحب للعمل، الواثق من نفسه والذي لا يتعاطى الكحول ولا بد من ذي السمعة ناصعة البياض، الشديد الاهتمام بأسرته، عمل الكثير جداً في مجال تحديث وتطوير الصناعة والزراعة والاقتصاد في أرجاء المحافظة التي كان يتولى قيادته. أنه لم يكتف فقط بإنشاء العديد من المعامل والمنشآت الجديدة، بل اهتم بالمحافظة على الأبنية التاريخية القديمة الهامة. دعم وساهم في تطوير الفن، إضافة لكل ذلك اعتبر أن دور الحزب في قيادة المجتمع وتحقيق مصالحه المرتبة الأولي في سلم أولوياته، لقد كان دوماً على استعداد للدفاع عن ذلك حتى النهاية». (صفات ليخاتشف هذه ضمنها المؤرخ ستيفن كوبن في كتابه «لغز غرباتشوف») الصادر عام 1999 في نيويورك.

في نيسان عام 1983 استدعى يوري اندربوف ليخاتشيف إلى موسكو وعينه مسؤولاً عن قسم التنظيم في اللجنة المركزية للحزب، (قسم كوادر الحزب). في السنة نفسها أصبح سكرتير اللجنة المركزية لشؤون التنظيم. في هذا المنصب اقترن مصيره مع غرباتشوف. أصبح الاثنان معاً عضوين في المكتب السياسي بعد سنتين، عرف لجميع عنهما، أنهما من أشد أنصار الإصلاحات».

في المرحلة الأولى من الإصلاحات، أظهر ليخاتشيف نفسه أنه من أكثر قيادي الحزب الشيوعي السوفيتي تثقيفاً وتمسكاً بالنهج اللينيني، لقد كان على قناعة صادقة أن الحزب وكذلك البلاد تحتاج إلى مزيداً من الإصلاحات. في البداية

أيد إصلاحات غرباتشوف. على كافة الأحوال، مثله مثل بقية أعضاء الحزب ومؤدي الأفكار الشيوعية داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه، اعتبروا أن الحديث بكل بساطة يدور حول طريق الإصلاحات السياسية الذي بدأه اندربوف والذي تعهد أن يسلكه من اعتبر نفسه خليفته الأمين دون لف أو دوران.

هذه العقيدة المتجذرة في نفس ليخاتشيف، على الأغلب ساهمت في عدم فهمه بشكل جيد لنزعة الانحراف اليميني في سياسة غرباتشوف، والتي كانت ظاهرة للعيان منذ بداية توليه السلطة. إضافة إلى ذلك فإن ليخاتشيف اشترك مع غرباتشوف في المرحلة الأولى من الإصلاحات في اتخاذ بعض القرارات والتي خلفت لديه فيما بعد وبالتأكيد الشعور بالألم والندم والأسف. على سبيل المثال، لقد ساهم في تعيين ف. كورتيش في تولي منصب مدير تحرير مجلة «اغنيوك»، والذي تبين فيما بعد أنه من أشد الإعلاميين ضراوة في عدائه للحزب وخطه السياسي في البلاد. بشكل متأخر اعترف ليخاتشف، أنه لفترة طويلة لم يعي سبب الاهتمام لزائد في المجال الإعلامي. وإجراء التغيرات والإصلاحات السريعة في وسائل الإعلام الجماعية. في عام 1986 فقط أخذ يلوم نفسه على منح يعقوبليف صلاحيات واسعة بما يخص وسائل الإعلام لقد قال: «أنها غلطة كبرى لا تغتفر».

❖❖❖

وهكذا مع نهاية عام 1986 فإن إصلاحات غرباتشوف تطورت لتصبح في حقيقة الأمر ذات «وجهين»، الأول ظاهرة نحو «اليسار» والثاني باطنة نحو «اليمين». من الصعب التكهن، هل كان كل ذلك مخطط له سلفاً وتكتيك معدلة بعناية. أم أن الأمور سارت بعفويتها إلى أن أخذتها المنحى الطبيعي. في بداية عهد غرباتشوف حصلت إخفاقات، وكذلك كان هناك بدايات واعدة ومفعمة بالآمال. بالرغم من الصعوبات وعدم وضوح الأهداف النهائية من الإصلاحات، إلا أنه شعر باستمرار دعم بقية أعضاء المكتب السياسي وشعبيته الكبيرة وسط أفراد الشعب.

في شهر كانون أول، حصلت أحداث مفاجئة وقبل أوانها وهي تعد بحق أزمة كبيرة، إذا أشعل المتطرفون القوميون في عاصمة كازاخستان آلماتا اضطرابات عنيفة. أظهرت هذه الأحداث سوء أداء غرباتشوف نفسه.

من أولى تلك الإخفاقات، إهماله للشعور القومي ومصالح شعوب الجمهوريات الاتحادية وخصوصاً في الأرياف البعيدة. ليس مستبعداً أن هذا الشعور نشأ في المحافظات الروسية البعيدة عن المركز. هكذا وحسب كلام المؤرخ ايلين دس انكوس المدرج في كتابه «نهاية الإمبراطورية السوفيتي» (المنشور عام 1994) حيث اعتبر أن غرباتشوف قد أهمل الشعور القومي، واستخف بشكل غير مفهوم بالقانون الذي تم وضعه بعد عام 1956 الذي ينظم أوضاع ممثلي القوميات على المستوى الحزبي والحكومي وعموم البلاد.

في فترة حكم برجنيف كان يوجد ثلاثة أعضاء في المكتب السياسي ينتمون إلى قوميات غير روسية - من قيادات الجمهوريات الاتحادية، أما في عهد غرباتشوف فلقد أصبح عضواً واحداً فقط هو ف - شيربنسكي من أوكرانيا. أن ممثلي أعضاء الجمهوريات الاتحادية الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك جورجيا وأوكرانيا وبيلاروسيا كانوا في عهد برجنيف في هيئات الحزب العليا لهم نفس الحقوق وعلى قدم المساواة مع الأعضاء الروس. أما في عهد غرباتشوف فلقد اختفى الأعضاء الذين يمثلون الجمهوريات الإسلامية في القوقاز من عضوية المكتب السياسي. إضافة لذلك، لا أحد من القيادة العليا، باستثناء شفردنازه يملك خبرة ما في «المسألة القومية» والعمل بما يخص الجمهوريات الحدودية والبعيدة عن المركز. كل هذا أكده الكاتب د. انكوس وحسب توصيف الكاتب، كان مواطني تلك الجمهوريات يشعرون «أنهم عرضة للتهميش والإذلال».

إن جذور المشاكل في كازاخستان على الأرجح أنها بدأت قبل عهد غرباتشوف.. مع مرور الزمن كان لها عواقب سلبية، فلقد أصبح مواطني كازاخستان من السكان الأصليين أقلية ويشكلون 40٪ فقط من التعداد العام داخل بلدهم. لم تتكلل بالنجاح دائماً سياسة تأهيل الكوادر والقيادات المحلية المعدة لاستلام المناصب والمسؤوليات القيادية، إضافة إلى إهمال اللغة القومية الكازاخية على المستوى الرسمي والحكومي تجاه اللغة الروسية. لقد كانت اللغة الروسية هي اللغة الرسمية ولغة في المجتمع.

كل هذه التراكمات جعلت بعض مواطني كازاخستان يشعرون أنهم غرباء

داخل بلدهم. إذا كانت تلك الأمور قد ساهمت في إيجاد المزيج «القابل للانفجار» فإن غرباتشوف هو من قدم عود الثقاب لإشعاله من الصعب التكهن هل كان غرباتشوف غير قادر على فهم عواقب أو خطورة المسألة القومية وخصوصاً بالنسبة إلى كازاخستان أو بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي عموماً. على كافة الأحوال، لقد أصم أذنيه حتى النهاية وظل غير مبال بما يخص خطورة المسألة القومية وشعور الناس وحساسيتهم تجاهها. في مؤتمر الحزب، أي قبل عدة شهور من الأحداث في كازاخستان لم يتضمن التقرير السياسي أي كلمة تشير إلى وجود مشاكل أثنية أو قومية.وبدلاً من كل ذلك كان البيان عبارة عن خطاب يتألف من جمل وألفاظ أدبية منمقة.

في ظل مناخ العلنية والشفافية، فإن التعامل غير الجدي مع مثل تلك الأزمات الحادة من قبل الأمين العام للحزب، خلق حالة ليس من المنطقي أن تبق بعيداً عن النقد. إضافة لذلك وبعد التغيير الشهير لنصف أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكازخي، في شهر كانون أول عام 1986 أقدم غرباتشوف على إعفاء السكرتير الأول للحزب الشيوعي الكازاخي دين محمد كونايف الكازخي الأصل من منصبه وتعيين مكانه الروسي غينادي كولبين الذي لا يملك أي خبرة أو تجربة للعمل في كازاخستان. هذه الخطوة تدل على غباء وتعد خطيئة كبرى، أو عمل مقصود ومخطط له هدفه الاستفزاز لشعور السكان وعلى مستوى واسع. بنتيجة ذلك نزل إلى شوارع العاصمة الماتا لا أقل من 10 آلاف طالب ومتظاهر، حيث رفعوا شعارات من قبيل «كازاخستان - للكازخيين»، بعدها قام المتظاهرون بمهاجمة بعض الأبنية والمنشآت العامة ومن ضمنها مقر الحزب الشيوعي الكازخي هناك. هذه التظاهرة تم قمعها من قبل الجيش.

هذا وحسب رأي د. انكوس، فإن غرباتشوف لم يقم على الإطلاق بالاستفادة من درس تلك الاضطرابات العرقية الأضخم في تاريخ الاتحاد السوفيتي ولم يستخلص العبر التي تصوب عمله. إضافة إلى ذلك فإن جميع خطب وأحاديث غرباتشوف العامة بعد أحداث الماتا «تدل دون شك على عدم الثقة والشك وعدم الاطمئنان لما يخص كل ما يتعلق بالمسألة القومية. ووصلت به الأمور من التخبط

والضياع لدرجة أنه فقد البوصلة حتى بما يخص أبسط الأمور العادية».

إضافة إلى ذلك وحسب ملاحظات الباحث انطونيو د. أغستينو في كتابه «ثورة غرباتشوف» (الصادر عام 1998) حول تصرفات الأمين العام السابق حول ردات فعله المميزة حول المعارضة الناشئة أو الإخفاقات أو الفشل التي منيت بها أفكار وأعماله. والتي وصفها الباحث على أنها سياسة «القفز إلى الأمام». فإن جميع تلك التصرفات الخاطئة أدت في الواقع إلى نشوء حالة كارثية وخطرة للغاية تدل على أن سياسته لا تتصف بالحكمة والتعقل بل تدل إلى العمى وعدم الدراية بالطريق السياسية التي سلكها، أن «القفز إلى الأمام» أوصلته كما هو معروفة إلى الانحراف باتجاه «اليمين».

أن أحداث الماتا إلى وقعت في شهر كانون أول عام 1986 كانت مجرد المؤشرات الأولى التي دقت ناقوس الخطر والتي دلت كما هو خطر ومهلك ذلك النهج الذي سلكه غرباتشوف.